

المحاضر الرسمية

الجمعية العامة



الدورة التاسعة والستون

الجلسة العامة ١٦

السبت، ٢٧ أيلول/سبتمبر ٢٠١٤، الساعة ١٥/٠٠

نيويورك

الرئيس: السيد كوتيسا (أوغندا)

نظراً لغياب الرئيس، تولت الرئاسة نائبة الرئيس، السيدة غونارسدوتير (أيسلندا).
افتتحت الجلسة الساعة ١٥/٠٥

البند ٨ من جدول الأعمال (تابع)

المناقشة العامة

فعام ٢٠١٤ يوافق مرور مائة عام على بداية الحرب العالمية الأولى و ٧٠ عاما على هبوط الحلفاء في نورماندي، والذي كان بداية النهاية للحرب العالمية الثانية. وقد دفع هذان التزاعان المسلحان الإنسانية إلى إدراك حقيقة جديدة: إن التوازنات القديمة بين القوى الأوروبية لم تعد تصلح لصون السلام في العالم. وأضحت سياسة التكتلات غير فعالة في منع نشوب النزاعات ذات القدرة التدميرية الهائلة. وعلاوة على ذلك، فإن الأنشطة الخارجية للبلدان، والتي تركز حصرا على مصالحها الوطنية وحدها، قد ثبت في بعض الحالات أنها السبب في نشوب النزاعات.

خطاب السيد أنتوني مارتى بوتي، رئيس حكومة إمارة أندورا
الرئيسة بالنيابة (تكلمت بالإنكليزية): تستمع الجمعية الآن إلى خطاب رئيس حكومة إمارة أندورا.

اصطحب السيد أنتوني مارتى بوتي، رئيس حكومة إمارة أندورا، إلى المنصة.

الرئيسة بالنيابة (تكلمت بالإنكليزية): يسعدني أن أرحب بدولة السيد أنتوني مارتى بوتي، رئيس حكومة إمارة أندورا، وأن أدعوه إلى مخاطبة الجمعية العامة.

السيد مارتى بوتي (أندورا) (تكلم بالكاتالانية؛ وقدم الوفد النص الإسباني): إنه لشرف عظيم أن أمثل بلدي، إمارة

وأدت الحربان العالميتان إلى زيادة وعي البشرية بأن العالم بحاجة إلى نظام عالمي يكفل تحقيق السلام والأمن ويعزز التنمية

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room U-0506. وسيعاد إصدار المحاضر المصوّبة إلكترونياً في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (<http://documents.un.org/>).



وثيقة ميسرة

الرجاء إعادة التدوير



1455130 (A)



والعدالة. ولم يعد من الممكن أن يضطلع بتلك المهام بلد واحد، مهما كانت قوته وحجمه، أو حتى كتلة من البلدان؛ وبدلاً من ذلك، لا بد من اتخاذ إجراءات متعددة الأطراف. وكانت تلك علة وجود الأمم المتحدة، وهو ما تمثل الجمعية العامة أسمى تعبير عنه.

أردت أن أبدأ بإشارة تاريخية وجيزة لأنني أعتقد أن التحديات التي تواجه السلام والأمن في عالم اليوم لا تختلف كثيراً عن التحديات التي واجهت السلام والأمن في عالم الأمم، في عام ١٩١٤ أو ١٩٤٤. ومن المؤكد أن هناك مجموعة متنوعة من التحديات، إلا أن بينها قاسماً مشتركاً هاماً للغاية: أنه لا يمكن حلها إلا من خلال رؤية عالمية فعالة ومتعددة الأطراف، وقبل كل شيء، تنطوي على احترام المبادئ التي تلهم هذه الجمعية العامة.

إن المخاطر والتهديدات للسلم والأمن الدوليين الناشئة عن ظهور تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام تتطلب رداً واضحاً من المجتمع الدولي على المتطرفين. ولا يمكن أن يكون هناك عذر أو عامل مخفف للأفعال الإجرامية الوحشية، والترعة الطائفية - ولنكن واضحين - والإرهاب الذي تلجأ إليه الدولة الإسلامية كاستراتيجية لأعمالها واتصالاتها. لا يمكن أن يكون هناك خطاب مزدوج المعايير. فالدولة الإسلامية تقتل الأبرياء بدم بارد. ونشعر جميعاً كما لو كنا مواطنين بريطانيين أو أمريكيين أو فرنسيين حينما نشاهد عمليات الإعدام الوحشي الأخيرة. ويجب علينا أيضاً أن نشعر كما لو كنا جميعاً مواطنين سوريين أو عراقيين - وهم الضحايا الحقيقيون لهؤلاء المتطرفين، وإن كانوا لا يبرزون دائماً في وسائط الإعلام. لا يمكن أن يكون هناك أي مجال للتقاعس أو للإفلات من العقاب.

كما ظهرت تهديدات جديدة، ذات طابع عالمي أيضاً، مثل ظاهرة المقاتلين الأجانب. وفي ذلك الصدد، شاركت أندورا في تقديم قرار مجلس الأمن الذي اتخذ مؤخراً ٢١٧٨ (٢٠١٤). ويجب علينا إعداد استجابة لإعادة توجيه الجهود المبذولة نحو التصدي للتحديات والتهديدات الفورية. وفي الأجل الطويل، يجب أن تكون لدينا القدرة على المثابرة في مكافحة الخطاب الطائفي وخطاب التطرف وخطاب الكراهية.

أردت أن أبدأ بإشارة تاريخية وجيزة لأنني أعتقد أن التحديات التي تواجه السلام والأمن في عالم اليوم لا تختلف كثيراً عن التحديات التي واجهت السلام والأمن في عالم الأمم، في عام ١٩١٤ أو ١٩٤٤. ومن المؤكد أن هناك مجموعة متنوعة من التحديات، إلا أن بينها قاسماً مشتركاً هاماً للغاية: أنه لا يمكن حلها إلا من خلال رؤية عالمية فعالة ومتعددة الأطراف، وقبل كل شيء، تنطوي على احترام المبادئ التي تلهم هذه الجمعية العامة.

إن الصراعات الجارية في سوريا أو فلسطين أو أوكرانيا، والتي تهدد السلام والأمن والاستقرار، لن تُحل على النحو الأمثل أو بشكل فعال من خلال رؤية جزئية أو قصيرة الأجل. وأي حل يجيد عن المبادئ التأسيسية للأمم المتحدة لن يكون إلا حلاً غير ثابت ولن يدوم طويلاً، وللأسف، فإنه يؤدي في كثير من الأحيان إلى نشوب نزاعات جديدة.

لذلك، ما فتئت أندورا تؤيد إجراء مناقشات بشأن تلك الصراعات وإيجاد حلول لها تحت رعاية الأمم المتحدة، وستواصل القيام بذلك. وفعلنا ذلك حينما شاركنا في تقديم مشروع القرار في مجلس الأمن الذي كان يطالب بإحالة حالة سوريا إلى المحكمة الجنائية الدولية. إذ أنه بدون العدالة، لا يمكن تحقيق السلام الدائم - لا في سوريا ولا في أي مكان آخر.

تولى الرئاسة نائب الرئيس، السيد مسعود خان (باكستان).

وبنفس الروح أيضاً، واصلنا بثبات الدفاع عن إيجاد حل للتراع الفلسطيني يحقق التعايش السلمي بين دولتين، امتثالاً

وحتى الآن علمنا نحن، أبناء أندورا، أنفسنا في بيئة من التنوع وتعدد الثقافات. ولم يتسبب ذلك في أن نفقد هويتنا؛ بل على العكس من ذلك، تم تعزيز هويتنا. ونحن أنفسنا لا ندرك حتى أحياناً ثراء التعليم في بلدنا وما يمثله ذلك من رصيد عظيم. ولهذا، تركز حكومة أندورا الكثير من سياساتها وإجراءاتها في الخارج على التعليم. ففي عامي ٢٠١٢ و ٢٠١٣، خلال فترة رئاسة أندورا للمجلس الأوروبي، كانت تلك الطريقة التي عملنا بها. كما أن ذلك هو ما أظهرناه من خلال مشاركتنا في مبادرة التعليم أولا العالمية، جنباً إلى جنب مع ١٥ بلداً آخر من جميع القارات. وكان ذلك شرفاً لأندورا.

وتعكس أنشطتنا في الخارج بشكل متسق في السياسات الداخلية في أندورا. وقد عانينا من آثار الأزمة الاقتصادية الدولية على مدى سنوات. واضطررنا للتقشف في الإنفاق العام، ولكن ذلك لم يقوض نظامنا التعليمي. ولن يؤثر أبداً على نظامنا التعليمي ولن يقوضه، لأن التعليم يوفر أفضل الإمكانيات والفرص لبناء مستقبل أفضل للجميع.

ولا تتجلى الحاجة إلى اتخاذ إجراءات متعددة الأطراف في مجال التعليم فحسب ولكن أيضاً، وربما بشكل أقوى، في مكافحة ظاهرة الاحترار العالمي. وما يمكن أن يضطلع به كل منا من جانب واحد لن يحقق الكثير إذا لم يكن هناك التزام عالمي. وفي معركة التصدي لآثار تغير المناخ، يمكننا أن نرى بوضوح تام أن الإجراءات الانفرادية لها تأثير محدود. ويدرك أبناء أندورا ذلك جيداً، نظراً لأن قطاعنا الاقتصادي الرئيسي هو الشتاء وسياحة الجبال - وهي سياحة يهددها الاحترار العالمي. فدرجات الحرارة في جبال البرانس ترتفع بواقع ٠,٢ درجة مئوية في كل عقد وينخفض هطول الأمطار بمقدار لترين لكل متر مربع سنوياً.

ومن الواضح أن ثمة حاجة إلى اتخاذ إجراءات على الصعيد المحلي. ونحن نعمل، جنباً إلى جنب مع السكان من

في ذلك الصدد، يجب أن يضطلع التعليم بدور أساسي، إضافة إلى غيره من قيم الأمم المتحدة، الآن وفي المستقبل.

وقد ركز بلدي في الإجراءات التي اتخذها في الأمم المتحدة خلال العام المنقضي أساساً على التعليم. وتتطلب تلك المسألة، ربما أكثر من أي مسألة أخرى، رؤية تنطوي على تفكير طويل الأجل. وتعزيز إمكانية الحصول على التعليم الجيد لجميع مواطني كوكبنا يمثل دائماً واحدة من أولويات الأمم المتحدة، لأنه حينما نتكلم عن التعليم نتكلم أيضاً عن الحقوق الأساسية والتنمية. لكنني سأستطرد. فالتعليم هو أيضاً أداة لتوعية مواطني العالم. وإذا لم تؤمن الغالبية العظمى من مواطني العالم بمبادئ الأمم المتحدة وقيمها، ستظل أعمالنا عقيمة دائماً.

وإنني على اقتناع بأن السبيل الوحيد لزيادة الوعي على الصعيد العالمي هو من خلال التعليم. فالتعليم أفضل سلاح من نوعه في المعركة ضد الكراهية والعنف. ولذلك، ترحب أندورا بمبادرة التعليم أولاً العالمية التي أطلقها الأمين العام لأنها تجمع بين عالمية الرؤية والعمل المحلي، وتشارك فيها من بدايتها. والمبادرة تظهر أيضاً أن التنوع يزداد قوة بالتركيز العالمي، وأنه يمكن بالتنوع أن نعزز الديمقراطية.

ويدرك أبناء أندورا، بسبب ظروفنا التاريخية والجغرافية، منذ بعض الوقت أن التعليم يجب أن يكون مزدوج التركيز، على الصعيدين المحلي والعالمي. ونفهم أيضاً منذ وقت طويل أن التعاون بين مختلف الدول يعزز جودة نظمنا التعليمية و يتيح فرصاً جديدة لمواطنينا. وأقول "النظم التعليمية" لأن مواطني أندورا يمكنهم الحصول على قدم المساواة، ودون أي تكلفة، على التعليم الفرنسي والإسباني والأندوري. وتُستكمل تلك النظم الثلاثة للتعليم العام بتوفير أندورا للتعليم الديني الكاثوليكي، وهو متاح أيضاً لقسم كبير من السكان.

ربما من دون أن ندرك ذلك بصورة كاملة أو ربما لأن الأقدار وضعتنا بين دولتين أوروبيتين عظيمتين، صحيح أنه لعقود

كذلك فتحنا باب الاقتصاد في أندورا أمام الاستثمار الأجنبي بنسبة ١٠٠ في المائة، لأننا نعتقد أن عالما أكثر انفتاحا هو عالم أكثر شفافية، عالم فيه المزيد من الفرص للجميع، وخاصة لأولئك الذين يستحقونه أكثر من غيرهم. وبلد مثل بلدنا، الذي ما فتئ منفتحا أمام الهجرة لسنوات عديدة، لا يمكنه أن يواصل السماح بوجود مستويات مختلفة من الحقوق الاقتصادية لمواطنينا. فيجب أن تتوافر لجميعهم الحقوق الاقتصادية ذاتها. وقد عمدنا في تلك العملية إلى توسيع نطاق جميع الحقوق الاقتصادية لجميع المقيمين الأجانب، الذين يمثلون أكثر من نصف عدد السكان، لأن اقتصادا أكثر انفتاحا هو أيضا مجتمع أكثر عدلا وأكثر ديمقراطية.

وفي الوقت نفسه، فإذ وافقت أندورا، إلى جانب القيام بإصلاحاتها الداخلية، على إبرام اتفاقات الازدواج الضريبي مع فرنسا ولكسمبرغ، وهي تجري مفاوضات مع إسبانيا من أجل اتفاق أعتقد أنه سيُبرم قريبا. ونحن نعتقد أن بإمكاننا أن نبرم اتفاقا مماثلا مع بلدان أوروبية وغيرها من البلدان. فهذه الاتفاقات تبيّن أنّ هناك التزاما في أندورا باقتصاد عالمي أكثر انفتاحا وشفافية. وهو التزام راسخ من حكومتنا بتوليد المزيد من الفرص لقطاع الأعمال لدينا. ونحن أيضا عازمون كل العزم على المضي قدما نحو تحقيق تكامل أكبر لاقتصادنا في السوق الأوروبية الموحدة. والعالمية بالنسبة إلينا تبدأ في أوروبا.

وأريد أن أخصّ بعض إصلاحاتنا الداخلية الرئيسية، لأنني أدرك أنه لا بد من سيادة روح تعددية الأطراف وروح العولمة. إن الجهود التي يبذلها بلد ما لتحقيق الشفافية والتعاون الاقتصادي لن تكون مجدية وفعالة إلا إذا اقترنت بجهود مماثلة من جميع البلدان - مرة أخرى، من جميع البلدان. وأبناء أندورا ملتزمون بالتحرك في هذا الاتجاه، والقيام بذلك إلى جانب المجتمع الدولي، لأننا نعلم أن التقدم لن يكون فعالا ومنصفا ومستقرا إلا من خلال العمل على الصعيد العالمي.

خلال التعليم والتوعية، لتنفيذ سياسات ترمي إلى الحد من تأثيرنا على البيئة. ونحن بصدد إعداد دراسات من أجل إيجاد سبل للتخفيف من آثار تغير المناخ، وكذلك إيجاد نظم بديلة وتكميلية. وخلال السنوات المقبلة، سنبدل جهودا كبيرة لتوفير مصادر طاقة بديلة.

ولكن كل ذلك لا يكفي، كما أن الإجراءات العديدة التي تنفذها حكومات البلدان المثلثة لا تكفي. والسياسات البيئية المحلية الوطنية هامة، ولكن إذا أردنا الحد من انبعاثات ثاني أكسيد الكربون يجب أن يكون لدينا التزام عالمي. وبدون التنفيذ الفعال لذلك الالتزام، لن تؤتي معركة التصدي لآثار تغير المناخ الثمار المرجوة. إن أماننا سنة للتحضير لمؤتمر باريس، سنة لحشد جهودنا.

كما حان الوقت ليحشد المجتمع الدولي قواه لمكافحة فيروس الإيبولا الذي يؤثر بشكل خطير جدا على سيراليون وليبيريا وغينيا. كما يؤثر علينا؛ لاداعي لأن نخدع أنفسنا. آن الأوان لكي نظهر التضامن ونقدم المساعدة.

وقد حان الوقت الآن كي نتصدى في الآسابيع والأشهر المقبلة لهذا المرض الذي، للأسف، لا يعترف - ولن يعترف - بوجود حدود. إن هذا الأمر ملح. وفي رأبي أنه، فضلا عن ذلك، يشكل حالة طوارئ عالمية.

قبل ثلاثة أعوام، جاء وزير خارجية إمارة أندورا إلى هذه الجمعية وتكلم، من بين مواضيع أخرى، عن برنامج إصلاحي طموح لإعادة الهيكلة الاقتصادية لنموذجنا الاقتصادي (انظر A/66/PV.27). إن هذا البرنامج قوامه الشفافية، والانفتاح الاقتصادي، والتجانس، وهي أمور تحترم خصوصيات معينة لأندورا. واليوم، بعد ثلاث سنوات، يمكننا أن نقيّم تنفيذ تلك السياسة تقييما مرضيا جدا. فقد نفذ بلدنا نموذجا ماليا يصلح العمل به مع جيراننا الأوروبيين، وهو نظام معتدل يفرض ضريبة على مجمل الدخل، ويعزز الإنتاجية الاقتصادية.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لدولة السيد فام بينه مينه، نائب رئيس الوزراء ووزير الخارجية في جمهورية فييت نام الاشتراكية.

السيد فام بينه مينه (فييت نام) (تكلم بالإنكليزية): بادئ ذي بدء، أود أن أتقدم بأحرّ التهاني إلى السيد سام كوتيسا بمناسبة انتخابه رئيساً للجمعية العامة في دورتها التاسعة والستين. وأنا واثق من أن هذه الدورة سوف تحرز نجاحاً كبيراً تحت قيادته القديرة. وأعرب عن تقديري أيضاً للسيد جون وليام آش، رئيس الدورة الثامنة والستين، وللأمين العام بان كي - مون على إسهاماتهما الهامة في أعمال المنظمة خلال السنة الماضية.

تعتقد هذه الدورة للجمعية العامة بينما نقرب من الذكرى السنوية السبعين لإنشاء الأمم المتحدة. فهي تتيح لنا الفرصة لإلقاء نظرة على نحو ٧٠ عاماً مضت من تنفيذ ولايتها المتمثلة في مساعدة الدول على بناء عالم يسوده السلام والأمن والتنمية المستدامة، عالم تكون فيه الحقوق والحريات الأساسية محترمة ومعززة. وهي تشكل أيضاً فرصة لإجراء مناقشات معمقة حول صياغة خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ وتنفيذها.

كذلك تعتقد دورة الجمعية العامة لهذا العام على خلفية المشهد العالمي الذي يتميز بالعديد من المنعطفات والتناقضات. فعلى الجانب المشرق، تؤدي الأمم المتحدة على نحو متزايد دورها المركزي بشكل أفضل في تعزيز نظام قواعد القانون الدولي ومعاييرها، وبالتالي تيسير الحلول للتحديات العالمية لصالح السلام والتنمية لجميع الأمم. أمّا العولمة، وجوانب التعاون، والروابط الاقتصادية المتعددة المستويات فهي أمور يستمر تطورها بقوة. وقد أحرزت جهودنا الرامية إلى تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية نتائج مشجعة في معظم المناطق.

ونشهد كذلك جزءاً أكثر كآبة، جزءاً يرسم العديد من التحديات الصعبة التي يواجهها العالم. فالالتجاه الذي يسلكه التعاون دونه مخاطر، والانتعاش الاقتصادي العالمي لم يصبح بعد انتعاشاً مستداماً.

إن البيان الذي يدلي به رئيس حكومة بلد مساحته ٤٦٨ كيلومتراً مربعاً، وعدد سكانه ٧٠.٠٠٠ نسمة لن يشغل أبداً العناوين الرئيسية أو يجري تناوله في أوقات الذروة على القنوات التلفزيونية الدولية الكبرى في العالم. ولكن تمثيل بلد صغير يعطينا بعض المزايا، بما في ذلك مزية أعتقد أنه ينبغي أن نؤكد عليها اليوم. ليس هناك من يدرك مثلما ندرك نحن أهمية المنتديات المتعددة الأطراف عندما يتعلق الأمر بحل الصراعات، وتعزيز القانون الدولي، وإيجاد حلول عالمية. وليس هناك من يدرك مثلما ندرك نحن أنه بغية الحفاظ على الهوية الفردية والتنوع الفردي، يجب أن يكون لدينا العزم الجماعي والعمل المشترك.

لقد عمل التاريخ على أن يألف أبناء أندورا الأضرار الناجمة عن القرارات الجغرافية الاستراتيجية التي تتخذها البلدان الكبيرة، والمعاناة غير المباشرة من آثار عدم الاستقرار خارج حدودنا. ونحن نعلم أنه في خضم القضايا الإنسانية الكبرى مثل مكافحة تغير المناخ، لن يكون لأعمالنا الفردية تأثير كبير إن لم تكن مصحوبة بالعمل الجماعي. وبوسعي أن أقول الشيء نفسه بشأن بناء اقتصاد عالمي أكثر إنصافاً وأكثر شفافية. وما فتئت أقول إن واقع أندورا هو أيضاً واقع الجميع، وإن الحلول كافة للقضايا الكبرى التي نعالجها تتوقف على تحقيق توافق في الآراء - وإلا لن تكون حلولاً. فيجب أن نحظى بتوافق عريض في الآراء، استناداً إلى القنوات الفردية.

إن قنوات أندورا واضحة: فهي المبادئ والقيم التي أهدمت ولادة الأمم المتحدة قبل نحو ٧٠ عاماً. دعونا لا ننسى أبداً سبب إنشاء هذه المنظمة العظيمة. وإذا نسينا ذلك، فلا يجدر بنا أن نكون حاضرين هنا.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): باسم الجمعية العامة، أود أن أشكر رئيس حكومة إمارة أندورا على البيان الذي أدلى به للتو.

اصطحب السيد أنطوني مارتى بيتي، رئيس حكومة إمارة أندورا، من المنصة.

استخدام القوة بوصفه خيارا في علاقاتها الدولية، وبدلا من ذلك تسوية نزاعاتها بالوسائل السلمية. ويعد ذلك مجالا حاسما تمثل فيه الأمم المتحدة تقدما قويا مقارنة مع عصبة الأمم، ويتطلب قدرا أكبر من الالتزام والجهد من جانب الدول الأعضاء.

ومن ذلك المنطلق، تتطلع فييت نام إلى إحراز تقدم كبير في المفاوضات الرامية إلى إيجاد حل شامل وعادل وطويل الأجل بغية إحلال السلام في الشرق الأوسط، من شأنه أن يكفل الحقوق الأساسية للشعب الفلسطيني والمصالح المشروعة لجميع الأطراف. ويساورنا بالغ القلق حيال تصاعد أعمال العنف في العراق. ونؤيد الجهود التي تبذلها الحكومة العراقية والمجتمع الدولي من أجل تحقيق استقرار الحالة. وندعو إلى إنهاء الجزاءات الاقتصادية الانفرادية المفروضة على البلدان النامية وندعم قرارات الجمعية العامة بشأن إنهاء الحصار الاقتصادي المفروض على كوبا.

وتدين فييت نام بقوة جميع أعمال الإرهاب بأي شكل من الأشكال، لا سيما استهداف المدنيين. ونؤيد جميع الجهود والمبادرات الدولية الرامية إلى التصدي لذلك الخطر وفقا للقانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة. وإضافة إلى ذلك، لدينا جميعا مصلحة في إعادة الهيكلة الاقتصادية وإيجاد فرص العمل، وتحقيق النمو المتوازن والشامل والمستدام، وفي الحفاظ على بيئة سلمية ومستقرة تفضي إلى التنمية.

وبالتالي، تتمثل مهمتنا الأولى في إنجاز الأهداف الإنمائية للألفية وصياغة خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ وإيجاد زخم إضافي من أجل تحقيق التنمية المستدامة في كل بلد، والروابط الاقتصادية الدولية. وفي إطار تلك العملية، ينبغي للأمم المتحدة أن تركز المزيد من الإجراءات والموارد على معالجة صنوف الظلم والفوارق الاجتماعية. وينبغي لها تقديم المزيد من الدعم إلى البرامج الإقليمية ودون الإقليمية من أجل مد جسور

ويواجه السلام والأمن الدوليان تحديا بسبب العامل السليبي المتمثل في المنافسة والتدخل لا سيما في احتمال تصعيد النزاعات الإقليمية والمتعلقة بالسيادة. وتسببت الأزمات والنزاعات الجارية في الشرق الأوسط وفي عدد من البلدان الأفريقية في وقوع خسائر بشرية ومادية كبيرة وتهدد السلم والأمن على الصعيدين الإقليمي والدولي.

وما برحت التحديات العالمية تحتل مركز الصدارة على جدول أعمال المجتمع الدولي. والإرهاب، وانتشار أسلحة الدمار الشامل، والأمن والسلامة النوويان والتلوث البيئي واستنفاد الموارد الطبيعية، وتغير المناخ، والكوارث الطبيعية، والأوبئة، وانعدام الأمن الغذائي والمائي تشكل الشاغل الرئيسي للمجتمع الدولي. وتتطلب تلك الأمور تعزيز الجهود المشتركة.

والسلام والأمن شرطان أساسيان لا غنى عنهما بغية تحقيق التنمية المستدامة. يجب على الأمم المتحدة والدول الأعضاء بما الاضطلاع بمسؤوليتها في تعزيز السلام والأمن الدوليين، ومنع نشوب النزاعات المحتملة وإيجاد حلول للأعمال العدائية الجارية. إنها مهمة ملحة، ولكنها تتطلب أيضا مشاركة طويلة الأجل. لقد علمنا التاريخ أن الطرق التي تؤدي إلى الحروب والنزاعات تكمن في النظريات البالية لسياسات القوة، وطموحات الهيمنة وفرض السيطرة، والتهديد باستعمال القوة في تسوية المنازعات الدولية، بما في ذلك المنازعات الإقليمية والمتعلقة بالسيادة.

وتعتقد فييت نام أن احترام القانون الدولي هو الأساس الذي يقوم عليه السلام والأمن والاستقرار لتحقيق التنمية المستدامة. ويجب على جميع الدول الأعضاء اليوم أكثر من أي وقت مضى، الكبيرة منها أو الصغيرة، الغنية منها أو الفقيرة، احترام ومراعاة مبادئ ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي وقواعدهما ومعاييرهما. ويجب على جميع الدول التخلي عن

استعادة النمو المستدام. وفييت نام مستعدة للانضمام إلى الجهود العالمية الرامية إلى تعزيز الروابط الاقتصادية وإصلاح الإدارة الاقتصادية والتجارية على الصعيد العالمي نحو تحقيق قدر أكبر من المساواة والديمقراطية والشفافية والكفاءة.

وتعمل فييت نام ودول أعضاء أخرى في رابطة أمم جنوب شرق آسيا بجد على إقامة جماعة رابطة أمم جنوب شرق آسيا في عام ٢٠١٥، مع ثلاث ركائز هي: التعاون السياسي الأمني، والتعاون الاقتصادي والتعاون الثقافي الاجتماعي. ونرى أن ذلك من شأنه أن يساعد على إقامة منطقة جنوب شرق آسيا تنعم بالسلام والاستقرار، والتعاون والازدهار وفي تشكيل هيكل إقليمي مع رابطة أمم جنوب شرق آسيا في الصدارة، يقوم على القانون الدولي ويهدف إلى تطوير القواعد والمعايير المشتركة للمنطقة.

وبغية المساهمة في الجهود الدولية الرامية إلى تعزيز المبادئ والقواعد من أجل إحلال السلام، وتحقيق التنمية المستدامة وتعزيز حقوق الإنسان، تضطلع فييت نام بدور إيجابي وبناء بوصفها عضواً في مجلس حقوق الإنسان. وبعثت فييت نام للمرة الأولى ضباطها العسكريين إلى بعثة الأمم المتحدة لحفظ السلام في جنوب السودان. وإذ تتطلع فييت نام إلى المستقبل، قدمت ترشحها لعضوية المجلس الاقتصادي والاجتماعي للفترة ٢٠١٦-٢٠١٨، وللمجلس الأمن في الفترة ٢٠٢٠-٢٠٢١. ونعتمد على دعم الدول الأعضاء القيم.

والسلام والتنمية أمران متلازمان. ويكمل بعضهما الآخر على الطريق نحو عالم مزدهر. ونحن على ثقة بأننا بالإرادة السياسية والثقة المتبادلة والمساواة على أساس القانون الدولي، والإجراءات المشتركة المسؤولة، يمكننا أن نقيم شراكات أقوى من أجل السلام والتعاون والتنمية المستدامة للجميع.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن للسيد إيفانجلوس فانزيلوس، نائب رئيس الوزراء ووزير الخارجية في الجمهورية اليونانية.

التواصل، والحد من الفقر، وتضييق الفجوة الإنمائية وبناء اقتصاد أخضر. وسيرسي ذلك أساساً وطيداً طويل الأجل للسلام والأمن والتنمية. وبالاضطلاع بذلك، وتكييف نفسها مع عالم متغير باستمرار، يجب على الأمم المتحدة التعجيل بعملية إصلاحها بطريقة شاملة، ومتوازنة وشفافة تكفل تكافؤ المصالح لجميع الدول الأعضاء. لا بد من إصلاح مجلس الأمن في مجالي العضوية وأساليب العمل على السواء من أجل تحسين الاستجابة للتحديات العالمية التي تواجه السلام والأمن.

وما فتئت فييت نام، في إطار تنميتها الاجتماعية والاقتصادية الوطنية وفي سياق تكاملها الدولي، تولي أهمية لأدوار المؤسسات والمنتديات المتعددة الأطراف، لا سيما الأدوار التي تضطلع بها الأمم المتحدة في مجالي الأمن والتنمية على الصعيدين الدولي والإقليمي. وفييت نام فخورة بأن تكون عضواً نشطاً ومسؤولاً في المنظمات الإقليمية والعالمية الهامة، مثل رابطة أمم جنوب شرق آسيا، وحركة عدم الانحياز، ومنتدى التعاون الاقتصادي لدول آسيا والمحيط الهادئ والاجتماع الآسيوي الأوروبي. وتقوم فييت نام بمضاعفة جهودها الرامية إلى تحقيق جميع الأهداف الإنمائية للألفية، وتشارك بفعالية في عملية صياغة خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥.

ويتمثل موقفنا الثابت والقائم على المبدأ في احترام سيادة جميع الدول وسلامتها الإقليمية، وتسوية المنازعات والتراعات الدولية، بما في ذلك مسألة بحر الشرق، أو بحر الصين الجنوبي، بالوسائل السلمية وفقاً للقانون الدولي، بما في ذلك اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار لعام ١٩٨٢. وتلتزم فييت نام بالإعلان المتعلق بسلوك الأطراف في منطقة بحر الصين الجنوبي، وتعمل على كفالة التعجيل باعتماد مدونة قواعد السلوك للأطراف في نزاع بحر الصين الجنوبي.

ونؤيد الجهود الرامية إلى تعزيز النظام التجاري المتعدد الأطراف من أجل إيجاد زخم جديد للاقتصاد العالمي بغية

الرعاية الصحية والنسيج الاجتماعي للدول المتأثرة، في نهاية المطاف، النسيج الاجتماعي للدول المتأثرة. ولذلك نرحب بقرار الأمين العام إنشاء بعثة جديدة، بعثة الأمم المتحدة للتصدي العاجل لفيروس إيبولا بعثة الأمم المتحدة للتصدي لحالات الطوارئ الناجمة عن تفشي فيروس إيبولا، ونتعهد بأن تقدم اليونان دعمها الكامل لأية مبادرة تتخذ من أجل مكافحة الوباء.

وتتطلب منا التحديات الأمنية الحالية المعقدة توحيد قوانا، على كلا الصعيدين الدولي والإقليمي. وتؤيد اليونان تعزيز التعاون بين الاتحاد الأوروبي والأمم المتحدة في مجال إدارة الأزمات، لا سيما بتنفيذ خطة العمل بشأن عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام.

ويواجه العالم مجموعة من الأزمات غير المسبوقة في الشرق الأوسط وفي شمال أفريقيا، فضلاً عن المنطقة الشرقية للاتحاد الأوروبي. وبطبيعة الحال، وفي مواجهة تلك الأزمات المتعددة، فإن المطلوب وضع استراتيجية عالمية متسقة وشاملة. ومن المؤكد من وجهة النظر هذه أن دور الأمم المتحدة، وبخاصة مجلس الأمن، عامل حاسم. وذلك السبيل الوحيد الذي سنتمكن به من التعامل مع المعضلة الحرجة الذي التي تجابهنا في الوقت الحالي، وهو وهي المعضلة الديمقراطية بين الديمقراطية والأمن. ولكن إذا أريد تحقيق الديمقراطية، فلا بد من وجود دولة قادرة على مزاوله أعمالها وغير مفككة، فضلاً عن تهيئة الحد الأدنى من الظروف الأمنية.

وتؤثر الأزمة الأوكرانية تأثيراً خطيراً على الأمن والاستقرار في أوروبا. ونشعر بالقلق من تدهور الحالة الإنسانية في شرق أوكرانيا، ونؤيد سلامة أراضي أوكرانيا واستقلالها وسيادتها.

(تكلم بالإنكليزية)

ونؤيد اتفاق مينسك المؤرخ ٥ أيلول/سبتمبر، الذي يمكن لتنفيذه الكامل أن يسهم في التوصل إلى تسوية للأزمة

السيد فانزيلوس (اليونان) (تكلم بالفرنسية): تتعقد الدورة التاسعة والستين للجمعية العامة في سياق عالمي حافل بالتحديات، واختبار كفاءة النظام الدولي الحالي. ولا تزال اليونان منخرطة تماماً في تنفيذ أهداف الأمم المتحدة، التي لم نتوان أبداً عن استلها مثلها العالمية.

وأود أن أعتنم هذه الفرصة لأؤكد على تأييد وفد بلدي لمواقف الاتحاد الأوروبي التي عرضها رئيس الاتحاد الأوروبي في بيانها (انظر A/69/PV.9).

ونؤكد مجدداً على دعمنا للجهود الرامية إلى إصلاح المنظمة، بما في ذلك مجلس الأمن، لكي تتمكن الأمم المتحدة من التكيف بصورة أفضل مع استمرار التغييرات في عصرنا وتعزيز طابع المنظمة التشغيلي وفعاليتها في ممارسة الدبلوماسية الوقائية.

ومن البديهي أن من ضمن التحديات الماثلة على الصعيد العالمي تحدي تغير المناخ، وهو يشكل أولوية مطلقة. ومن الضروري إبرام اتفاق عالمي وملزم قانوناً للجميع. ولا بد من الإسراع بالانتقال نحو إنشاء نموذج جديد للاقتصاد الأخضر ذي الأثر الكربوني المنخفض. وترى اليونان أن مؤتمر قمة المناخ الذي عقد هذا الأسبوعاً أسبوعاً أتاح فرصة فريدة لتكثيف جهود التوصل إلى ذلك الاتفاق العالمي.

وسعت رئاسة اليونان لمجلس الاتحاد الأوروبي، خلال النصف الأول لعام ٢٠١٤، للتشديد على أهمية تحقيق التنمية المستدامة. واعتمد بيان مشترك هام في إطار الاجتماع الوزاري للاتحاد الأوروبي مع بلدان أفريقيا والبحر الكاريبي والمحيط الهادئ الذي عقد في نيروبي الشهر الماضي.

لقد أصبح وباء فيروس إيبولا تهديداً حقيقياً للسلام والأمن العالميين بتداعياته الاجتماعية والاقتصادية والإنسانية الخطيرة. ومن الضروري وضع استراتيجية دولية لإحتواء لاحتواء الفيروس ولتجنب وقوع أزمة إنسانية من شأنها أن تؤدي إلى انهيار نظام

كما أن استقرار المنطقة يتعرض للتهديد من أعمال العنف المستمرة في ليبيا. ونؤيد بقوة تنسيق الأمم المتحدة للجهود الدولية ذات الصلة. ولذلك نرحب بتعيين الممثل الخاص الجديد للأمين العام.

وإذ تشعر اليونان بالقلق العميق من الظروف المهددة للحياة التي يجاهها الصحفيون على نحو متزايد والرقابة والاضطهاد اللذين تواجههما وسائل الإعلام، فإنها شاركت في تقديم قرار العام الماضي ١٦٣/٦٨، بشأن سلامة الصحفيين ومسألة الإفلات من العقاب. وفي الوقت الحالي نشارك في تقديم مشروع قرار هذا العام بشأن حماية الصحفيين.

وخلال رئاستها للاتحاد الأوروبي في النصف الأول لعام ٢٠١٤، ركزت اليونان على إدماج بلدان غرب البلقان في الاتحاد الأوروبي. ويتطلب تنفيذ تحقيق ذلك الهدف تنفيذ إصلاحات داخلية وفقاً لمعايير الاتحاد الأوروبي وتعزيز علاقات حسن الجوار من خلال التعاون الإقليمي والمصالحة والمجاهمة الفعالة لمصادر التزعة الوطنية. ونشيد بالتقدم الكبير المحرز حتى الآن في المحادثات بين بلغراد وبريشينا، التي يقوم الاتحاد الأوروبي بتيسيرها الاتحاد الأوروبي. ونأمل أن يواصل الجانبان مناقشتهما البناءة بروح من التوافق.

وفيما يتعلق بمسألة اسم جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة، فإن اليونان تحترم احتراماً كاملاً العملية التي يوجهها الأمين العام من خلال مبعوثه الشخصي، السيد ماثيو نيميتز، وهي تشارك دوماً تشارك مشاركة بناءة وبجسنة. وقد اتخذت اليونان بالفعل خطوات هامة. ونحن ننتظر اتخاذ خطوات مقابلة من الجانب الآخر. ونقترح اسماً مركباً مقبولاً لجميع الأطراف ذات تحديد جغرافي قبل كلمة "مقدونيا" يصلح لجميع الاستخدامات والأغراض، على الصعيدين المحلي والدولي، أي ذو حجية مطلقة تجاه الكافة.

بالوسائل الدبلوماسية والسياسية. والأمر الرئيسي هو التوصل إلى حل شامل.

وفيما يتعلق بالشواغل الأمنية في منطقة جوارنا، فإننا نرحب باعتماد اتفاق وقف إطلاق النار بين الإسرائيليين والفلسطينيين الذي تم التوصل إليه في مصر في ٢٦ آب/أغسطس، ونأمل أن يمهّد الطريق نحو إطلاق عملية سياسية تهدف إلى إرساء السلام الدائم، الذي من البديهي أنه يشكل شرطاً لازماً للتوصل إلى حل شامل يسمح للتعايش بين الدولتين، إسرائيل وفلسطين، في جو من الأمن.

ويجب أن يواصل مبعوث الأمين العام إلى سوريا المعين حديثاً جهوده لضمان أن تستأنف بفعالية عملية جنيف السياسية الثانية. وتزداد أهمية ذلك بالنظر للأعمال الوحشية التي يرتكبها تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام وغيره من الجماعات الجهادية في سوريا والمناطق الحدودية بين العراق وسوريا. ويمثل المقاتلون الأجانب الذي ينضمون إلى التنظيمات الجهادية الإرهابية تهديداً خطيراً للأمن العالمي. واليونان، باعتبارها عضواً في التحالف الدولي لمكافحة تنظيم الدولة الإسلامية والجهاديين المتطرفين، تؤيد تأييداً كاملاً قرار مجلس الأمن الجديد ٢١٧٨ (٢٠١٤)، بشأن الكيفية التي يجب أن يتصرف بها المجتمع الدولي لمكافحة تنظيم الدولة الإسلامية والمقاتلين الأجانب المحتملين. وفي ذلك الصدد، أود أن أشير بشكل خاص إلى الحالة الإنسانية الخطيرة وضغط اللاجئين المتزايد على بلدان المنطقة، بما في ذلك اليونان.

إن لا يمكن للوسائل العسكرية وحدها لا يمكن أن تقضي على تهديد الجهاديين. وعلينا أيضاً تشجيع عملية شاملة للمصالحة والحوار الوطني في العراق لمواجهة ذلك التهديد لوحدة البلد الوطنية وسلامة أراضيه. ولا نزال نشعر بالقلق العميق من تشريد المدنيين، وندين بشدة الاضطهاد المنهجي للمسيحيين والطوائف الدينية الأخرى.

بصورة كاملة. وهذه العلاقات ذات إمكانات كبيرة وذات أهمية بالغة للاستقرار في المنطقة الأوسع نطاقاً لأنها علاقات بين دولتين عضوين في منظمة حلف شمال الأطلسي، فيما تؤيد اليونان أيضاً المنظور الأوروبي لتركيا.

إن الأوقات العصيبة تتطلب خيارات صعبة. والأمم المتحدة في وضع يمكنها من التصدي للتحديات الجديدة، كما فعلت في كثير من الأحيان في الماضي، شريطة أن نتشاطر جميعاً نفس الرؤية، والأهم من ذلك، الإرادة السياسية اللازمة.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن

لمعالي السيد ري سو يونغ، وزير خارجية جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية.

السيد ري سو يونغ (جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية)

(تكلم بالكورية؛ وقدم الوفد النص الإنكليزي): بالنيابة عن وفد جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، أود أولاً أن أهني معالي السيد سام كاهامبا كوتيسا على انتخابه رئيساً للجمعية العامة في الدورة التاسعة والستين.

تؤيد جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية تماماً الموضوع الرئيسي لهذه الدورة، "إنجاز وتنفيذ خطة إنمائية قادرة على إحداث التغيير في الفترة الموالية لعام ٢٠١٥". إن التنمية هي إحدى المهام الأساسية للأمم المتحدة. وهي تشكل، إلى جانب السلام، إحدى ركيزتي التنمية المستدامة للبشرية. وخلال السنوات الخمس عشرة الأولى من الألفية الجديدة، شهد العالم خفض معدلات الفقر بواقع النصف. وهذا دليل على النجاح، مما يبرهن على صحة الأهداف الإنمائية للألفية، التي اعتمدت في مؤتمر قمة الألفية، والتي كان القضاء على الفقر الهدف الرئيسي من بينها.

لقد كانت فترة عصيبة للغاية بالنسبة لجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. ومع ذلك، تغلبنا نحن أيضاً على مصاعب

وتؤيد اليونان المنظور الأوروبي والأوروبي - الأطلسي لذلك البلد المجاور وظلت دائماً ضمن أكبر جهات الاستثمار المباشر الأجنبي هناك. ولا يتوقف المنظور الأوروبي والأوروبي - الأطلسي لهذا البلد على الاسم أو على اليونان، ولكنه يتوقف على المعايير العامة القائمة للبلدان المرشحة للانضمام إلى الاتحاد الأوروبي. ويتوقف على مسائل الديمقراطية وسيادة القانون واحترام حقوق الإنسان وسيادة الوثام بين الأعراق وحرية الصحافة. وكما تشير الاستنتاجات ذات الصلة للمجلس الأوروبي، فإنه يلزم اتخاذ خطوات ملموسة بشأن تلك المسائل.

وصادف صيف العام الماضي الذكرى السنوية الأربعين للغزو التركي لقبرص، ولا يزال المجتمع الدولي يجابه استمرار الاحتلال العسكري غير القانوني لأرض دولة عضو في الأمم المتحدة وفي الاتحاد الأوروبي. وتؤيد اليونان تأييداً تاماً الحوار بين قادة الطائفتين في إطار الإعلان المشترك الصادر في شباط/فبراير ٢٠١٤ ومبادرة الرئيس أناستاسياديس لتدابير بناء الثقة التي يمكن أن تنشئ زخماً جديداً في الجزيرة.

ولا بد أن يكون التوصل إلى أي حل عادل ولديه مقومات البقاء لمشكلة قبرص وفقاً لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة، والاتفاقات الرفيعة المستوى، والبيان المشترك الصادر في شباط/فبراير ٢٠١٤ والمكتسبات الأوروبية. ولا بد أن يعرب الشعب القبرصي عن موافقته على ذلك الحل عبر استفتاء. كما نولي أهمية كبيرة لاستمرار ولاية قوة الأمم المتحدة لحفظ السلام في قبرص ومستواها ومفهومها ولبعثة الأمين العام للمساعي الحميدة. ونرحب بتعيين السيد إيدي مستشاراً خاصاً له معنياً بقبرص.

وإنجاد حل عادل وعملي للمشكلة القبرصية واحترام القانون الدولي، ولا سيما قانون البحار الدولي، عاملان حاسمان يتوقف عليهما تطوير العلاقات اليونانية التركية

انطلاقاً من موقفنا الثابت المتمثل في معارضة التدخل والجزءات بجميع مظاهرها ضد الدول ذات السيادة، يرى وفد بلدنا أن الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الأحادي الجانب الذي تفرضه الولايات المتحدة على كوبا ينبغي إنهاؤه في الحال. وفي ما يتعلق بمسألة تعزيز الدور المركزي للأمم المتحدة، نرى أنها متخلفة كثيراً عن الآخرين في قيامها بوظائفها ودورها في ما يتعلق بالسلام والأمن. وكما ينص ميثاق الأمم المتحدة، فإن الدول الأعضاء قد أوكلت إلى مجلس الأمن مسؤولية صون السلام والأمن الدوليين باعتبارها أولى مسؤولياته وأعظمها. والواقع الراهن يظهر أنه عوضاً عن مجلس الأمن - الذي ما زال مصاباً بالشلل نتيجة الحرب الباردة، يسعى عضو دائم إلى العمل بوصفه الشرطة العسكرية للعالم من خلال التكتلات العسكرية أو التحالفات العسكرية الثنائية التي لا علاقة لها بالأمم المتحدة.

والقوالب النمطية التي عفا عليها الزمن وتحتج مجلس الأمن يجدان التعبير الأكثر تطرفاً عنهما في الحالة السائدة في شبه الجزيرة الكورية. والعالم يتذكر أن الحالة في شبه الجزيرة الكورية وصلت إلى حافة الحرب على نحو خطير في العام الماضي. وقد بدأت المشكلة إثر إجراء الولايات المتحدة وكوريا الجنوبية لتدريبات عسكرية مشتركة تهدف إلى احتلال بيونغ يانغ عاصمة جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية.

وفي كانون الثاني/يناير، قدمت حكومة جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية اقتراحاً لوقف الأعمال العدائية العسكرية في شبه الجزيرة الكورية، غير أن التدريبات العسكرية المشتركة ضد جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية أجريت قسراً في آذار/مارس ونيسان/أبريل وآب/أغسطس. وأحالت حكومة جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية رسمياً إلى مجلس الأمن مسألة تعليق هذه المناورات الحربية التي تعرض السلام والأمن في شبه الجزيرة الكورية والمنطقة بأسرها لخطر عظيم. غير

شديدة. وعلى الرغم من الحصار الاقتصادي المستمر الذي لم يسبق له مثيل والتهديد العسكري والعراقيل السياسية، فقد حافظنا بقوة على الكرامة الوطنية وردعنا الحرب بصورة فعلية ووضعنا الاقتصاد الراكد على مسار صاعد تحت قيادة الجنرال العظيم كيم جونغ إيل. وتمكننا أخيراً اليوم من تأمين نقطة انطلاق يمكن الاعتماد عليها للقفز إلى مصاف الدول القوية، بفضل توجيهات المارشال المجلد كيم جونغ أون.

في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية اليوم، هناك انتعاش كبير وقوي للغاية في قطاع البناء حيث يجري تشييد وتأسيس مصانع وشركات حديثة مناسبة لعصر الاقتصاد القائم على المعرفة بسرعة غير مسبوقة في كثير من أنحاء البلد. وقد رصدنا طفرة كبيرة في صناعة صيد الأسماك وتربية الماشية، وكذلك حضارة جديدة مزدهرة تنتمي إلى القرن الحادي والعشرين في البيئة المعيشية وفي مجال الثقافة والرفاه للأجيال المقبلة وجموع الشعب العاملة.

لقد كان مؤتمر القمة المعني بتغير المناخ الذي عُقد قبل بضعة أيام فقط اجتماعاً ناجحاً وشكل جزءاً من التدابير النشطة المتخذة على صعيد منظومة الأمم المتحدة لضمان بقاء الجنس البشري والتنمية المستدامة من خلال حماية النظم الإيكولوجية العالمية والتصدي لتغير المناخ.

وينبغي مواصلة إضفاء الطابع الديمقراطي على الأمم المتحدة والعلاقات الدولية. ومبدأ المساواة في السيادة المكرس في ميثاق الأمم المتحدة يماثل تماماً مبدأ احترام السيادة وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى. غير أن أفعال الغطرسة والتعسف - التي تتستر خلف أقنعة مختلفة مثل الديمقراطية والأزمات الإنسانية ومكافحة الإرهاب وحماية حقوق الإنسان وعدم الانتشار - يتم الإتيان بها بوقاحة في شكل جزاءات وحصار وتهديد عسكري وتدخل مسلح. وهذا هو الواقع الكئيب الذي نشهده اليوم.

وأسلوب عمله، على النحو الذي أكدته الإرادة العامة التي عبرت عنها الدول الأعضاء كما ترد في القرار ٦٢/٤٧ المتخذ في عام ١٩٩٢. وينبغي ألا يصبح مجلس الأمن بعد الآن واجهة عرض تكشف عن درجة متطرفة من ازدواجية المعايير. ويجب أن نضع حدا للممارسة الظالمة التي تسمح بالتمويه على التدريبات العسكرية التي يجريها عضو دائم في المجلس دون أي اعتبار لما تشكله من تهديد خطير للسلام والأمن، فيما يجري التشكيك في التدريبات التي تجريها دولة عضو ردا عليها على الرغم من أنها أمر لا مناص منه ومن أن طابعها هو الدفاع عن النفس.

وبالمثل، فإن مجلس الأمن يتجاهل بكل بساطة قتل إسرائيل للمدنيين الفلسطينيين تحت رعاية عضو دائم، لكنه ينتقد بصورة انتقائية إجراءات الحكومة السورية دفاعا عن سيادة بلدها واستقراره. ولا يمكن قبول هذه الممارسة غير العادلة. وعلى نحو خاص، ما من إجراء ينبغي أن يسمح بالتعدي على سيادة سوريا وسلامتها الإقليمية بذريعة مكافحة الإرهاب.

وينبغي لمجلس الأمن ألا يكون بعد الآن محفلا لنشر الأكاذيب. فقبل ١١ عاما، سمعنا الاتهام الذي أطلقه في مجلس الأمن عضو دائم بأن هناك أسلحة دمار شامل في العراق (انظر S/PV.4701). وأعقب ذلك غزو عسكري أسفر عن إراقة الدماء بصورة مأساوية. وعندئذ فقط، أدرك العالم أنه استمع لأكبر كذبة في القرن. لكن بما أن صاحب الكذبة الكبيرة عضو دائم، فإن مجلس الأمن بقي صامتا مرة أخرى. ونتيجة لذلك، ما زالت إراقة الدماء متواصلة حتى اليوم، بعد ١١ عاما.

وينبغي ألا يُساء استخدام مجلس الأمن كأداة لتبرير الهيمنة والتسعف. فميثاق الأمم المتحدة ينص على وجوب أن يتصرف مجلس الأمن وفقا لمبادئ العدالة والقانون الدولي. وليس لدى مجلس الأمن أي سلطة لاتخاذ قرار يحظر قيام دولة عضو بإطلاق سائل بصورة سلمية، لأن ذلك يتنافى مع

أن المجلس أدار ظهره لها. وحيث أن المناورات العسكرية المشتركة تجري بقيادة أحد الأعضاء الدائمين، فإن المجلس محكوم عليه بأن يغمض عينيه ويصم أذنيه ويغلق فاه بغض النظر عن درجة ضخامة هذه المناورات وعدوانية هدفها وخطورة طابعها.

وحتى في زمن الحرب الباردة، كانت هناك تدابير مطبقة بين الشرق والغرب للحد من عدد التدريبات العسكرية والتي شارك فيها أكثر من ٤٠.٠٠٠ جندي ولا بد لنا من أن نتساءل عن الحاجة إلى إجراء هذه المناورات الحربية، بمشاركة أكثر من ٥٠٠.٠٠٠ جندي سنويا، في شبه الجزيرة الكورية وحدها، بعد ما يقرب من ربع قرن من الزمن على انتهاء الحرب الباردة.

في الوقت الحالي، حددت حكومة جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية بناء الاقتصاد وتحسين المستويات المعيشية للسكان باعتبارهما مهمتها الرئيسية. وبالتالي، فإن تهيئة بيئة سلمية أمر حيوي ليتسنى لنا قيادة الاقتصاد الوطني الذي أظهر اتجاهها نحو التحسن في الآونة الأخيرة نحو تحقيق التنمية المستدامة. وتهيئة بيئة سلمية والحد من التوترات أمر ثمين بالنسبة لنا الآن أكثر من أي وقت مضى. والحالة المتوترة السائدة في شبه الجزيرة الكورية لا تساعدنا. بل على العكس من ذلك، فإنها تشكل عقبة خطيرة أمام جهودنا الرامية إلى تحقيق التنمية الاقتصادية وتحسين المستوى المعيشي.

ولا يمكن مطلقا النظر إلى مناورات حربية تركز على الإنزال والقصف النووي البعيد المدى وعمليات المغاور التي تهدف إلى احتلال عاصمة بلد آخر باعتبارها تدابير دفاعية. والادعاء بأنها تدريبات ذات طابع سنوي ليس سوى محاولة ملتوية للنجاح في شن هجوم مفاجئ بعد بناء مناعة دائمة ضد مثل هذه الهجمات.

إن إصلاح مجلس الأمن ينبغي ألا يتأخر أكثر من ذلك. لقد عفى الزمن منذ مدة طويلة على الهيكل الحالي للمجلس

ولا مكان للتسييس والانتقاء والكيل بمكيالين عندما نعالج المسائل المتعلقة بحقوق الإنسان. وإساءة استخدام حقوق الإنسان لأغراض سياسية هي في حد ذاتها أكبر انتهاك لحقوق الإنسان. وتعارض جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية معارضة شديدة جميع المحاولات والإجراءات الرامية إلى تغيير النظام بالقوة في بلدان محددة تحت ذريعة انتهاكات حقوق الإنسان. والولايات المتحدة لا تعترف بالسيادة الوطنية التي تضمن حقوق الإنسان لأبناء شعبنا. وهكذا، فمن باب النفاق أن تنتقد مسائل حقوق الإنسان لدينا. ومن غير المعقول أن تتكلم الولايات المتحدة عن حوار بشأن حقوق الإنسان عندما تمنع بشدة جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية - الطرف المعني بصورة مباشرة - من المشاركة في الاجتماع المتعلق بحالة حقوق الإنسان فيها.

إن جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية منفتحة دوماً على الحوار والتعاون في حالة وجود مسائل حقيقية بشأن حقوق الإنسان، ليس فيها أي شكل من أشكال الدوافع السياسية أو النفاق السياسي. وحكومة جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية على استعداد لتعزيز الحوار والتعاون في مجال حقوق الإنسان على قدم المساواة مع بلدان أخرى لا تُكِنُّ لها العدا. كما أنها على استعداد لتيسير التعاون التقني والاتصالات مع الأمم المتحدة وغيرها من المنظمات الدولية في ميدان حقوق الإنسان. إن إعادة توحيد الوطن الأم هي أسمى ما تصبو إليه الأمة الكورية كافة. وتعتقد جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية أن إعادة توحيد الوطن ينبغي ألا تتحقق عن طريق المواجهة بين النظامين وإنما بصيغة اتحادية يتعايش فيها النظامان في بلد واحد. وهذا هو السبيل الوحيد لمنع نشوب الحرب ووصون السلام. وحكومة جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية تسعى صادقة، قولاً وفعلاً، إلى تطوير العلاقات بين الكوريتين وتوجيهها صوب إعادة التوحيد من خلال النظام الاتحادي.

القانون الدولي، لا سيما معاهدة المبادئ المنظمة لأنشطة الدول في ميدان استكشاف واستخدام الفضاء الخارجي، بما في ذلك القمر والأجرام السماوية الأخرى.

تولت الرئاسة نائبة الرئيس، السيدة بير سيفال (الأرجنتين). إن إصلاح مجلس الأمن، سيُمكن أساساً من إرساء الديمقراطية في الأمم المتحدة والعلاقات الدولية. والأمم المتحدة ليست مَلَكيّة، ومجلس الأمن ليس مجلس شيوخ. ولن يكون إصلاح مجلس الأمن ممكناً إلا إذا قرر أعضاؤه بحسن نية التخلي عن صلاحياتهم من أجل الديمقراطية. وبالنظر إلى تغير الظروف ومطالب غالبية الدول الأعضاء، ينبغي للعضو الدائم الأكثر حماسة بشأن تصدير الديمقراطية أن يفكر فيما إذا كانت دعوته مجرد نفاق. وإذا لم يقوم مجلس الأمن بإصلاح نفسه وبقي خارج مسار العصر، فقد تختار الدول الأعضاء أمماً متحدة بدون مجلس عفى عليه الزمن ويتنافى مع الديمقراطية.

وتعتقد جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية أنه ينبغي عدم حل جميع المشاكل المتصلة بالعلاقات الدولية بالهيمنة والتعسف، بل مع التقييد الصارم بمبادئ المساواة في السيادة المكرسة في ميثاق الأمم المتحدة. والمسألة النووية تتعلق بسيادة دولة عضو وحققها في الوجود، ويجب أن تحظى بالأسبقية على السلم والأمن. وسياسة العدوان والتهديد النووي والاستراتيجية الخائفة التي اتبعتها الولايات المتحدة طيلة أكثر من قرن أدت على نحو حتمي بجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية إلى اتخاذ قرار التحول إلى دولة حائزة للأسلحة النووية.

إن الرادع النووي لدى جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية لا يروم تهديد الآخرين أو الهجوم عليهم، وليس ورقة مساومة تتم مبادلتها بشيء آخر. ولن تتحقق تسوية المسألة النووية إلا عندما تتم إزالة جوهر التهديد الذي تتعرض له سيادتنا وحقنا في الوجود من خلال إنهاء سياسة العدوان التي تتبعها الولايات المتحدة إزاء جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية.

إن موضوع المناقشة العامة الذي يتمحور حول التطلعات المستقبلية للأجيال القادمة يذكرنا، عشية انعقاد مؤتمر القمة العالمي حول خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥، وعلى مشارف الذكرى السنوية السبعين لإنشاء الأمم المتحدة، بالطابع الاستعجالي لتجديد الالتزام بنظام تعددية الأطراف المبني على القانون الدولي المعاصر.

وأمام استمرار الأزمة المتعددة الجوانب فإننا في حاجة إلى طموح ورؤية متكاملة لنجعل منظمة الأمم المتحدة صانعة لحلول مستدامة للمشاكل الشاملة لعصرنا هذا.

إننا نراهن على أن أهداف التنمية المستدامة ستسهم في تحقيق عالم يُمكن من توفير حماية فعلية للحقوق ومشاركة شاملة للجميع وتقاسم الرفاهية مع التركيز على المناطق المحرومة حيث يعيش ٤٠ في المائة من السكان الأكثر عوزاً في العالم.

في هذا السياق سبق لبلدان عدم الانحياز خلال الدورة الوزارية السابعة عشرة التي احتضنتها الجزائر في شهر أيار/مايو الماضي أن أعربت عن تأكيدها على وجاهة الحق في التنمية والضرورة الملحة للقضاء على الفقر الذي يشكل الرهان الأكبر والهدف المركزي لبرنامج التنمية لما بعد ٢٠١٥. ستواصل الجزائر بذل جهودها لإبرام إتفاق شامل وطموح حول أهداف التنمية المستدامة والمناخ، بما في ذلك المسائل المتعلقة بالتصحر والتمكّن من الموارد الجينية.

لهذا يتعين الوفاء في المواعيد المحددة بالتعهدات التي اتخذت سواء بالنسبة للمساعدة العمومية للتنمية أو مسار مونتيري وإعلان الدوحة ومؤتمر ريو+٢٠.

و على مستوى الأمم المتحدة فإن الجزائر التي تنسق عمل مجموعة بلدان عدم الانحياز بشأن إعادة تنشيط دور الجمعية العامة ستواصل مساعيها الرامية لاستعادة صلاحيات هذه الهيئة الأكثر تمثيلاً للمنظومة الدولية.

وبما أن كوريا الجنوبية قد تخلت للولايات المتحدة عن صلاحياتها العسكرية كافة، فإنها لا تدرك بناتا كمية أسلحة الدمار الشامل - من مختلف الأشكال - القادرة على تدمير الأمة الكورية لأكثر من مئات المرات - المنشورة في تراها والمخبأة فيه. ولذلك ينبغي لها أن تتوقف عن الشرثرة وعن الحلم باقتراح إعادة التوحيد غير الواقعي والخيالي المنسوخ من صيغة بلدان أخرى.

أود أن أؤكد للأعضاء أن جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية ستشارك مشاركة بناءة في تحقيق نتائج بشأن خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ في الدورة الحالية وستسهم، بالتالي، إسهاما فعالا في العمل الرامي إلى النجاح في اعتماد خطة التنمية في العام المقبل.مناسبة الذكرى السنوية السبعين لتأسيس الأمم المتحدة. ويمثل الاستقلال والسلام والصداقة المثل العليا للسياسة الخارجية لجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. وعلى غرار ما قمنا به في الماضي، فإن جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية ستضطلع بمسؤولياتها وستؤدي دورها باعتبارها دولة عضوا مستقلة من خلال التقييد على نحو مُطرد بهذه المثل العليا في أنشطة الأمم المتحدة.

الرئيسة بالنيابة (تكلمت بالإسبانية): أعطي الكلمة الآن لمعالي السيد رمطان لعمامرة، وزير الخارجية في الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية.

السيد لعمامرة (الجزائر): أود بداية أن أعرب عن امتناني لترأس الصديق سام كوتيسا، وزير خارجية أوغندا، البلد الأفريقي الشقيق، أشغال هذه الدورة الهامة للجمعية العامة، مُبديا له تعاوننا الكامل. كما أغتنم هذه الفرصة لأنوه بالإنجازات التي قام بها الرئيس السابق للجمعية العامة، السفير جون آش، وأقدم أحر التحيات للسيد الأمين العام بان كي - مون، على إسهاماته القيمة في تفعيل دور ومهام الأمم المتحدة، التي لا يمكن الاستغناء عنها.

بالنسبة لقطاعات الفلاحة والصناعة والطاقة والبيئة والسياحة وتنوع جهاز الإنتاج وعصرنته على أساس أهداف تنافسية وإنعاش معتبر للنمو.

وبالموازاة، تعمل الجزائر على تطوير شراكات إستراتيجية ذات منفعة متبادلة تقوم على احترام السيادة وتوازن المصالح لترقية فرص التعاون ومواجهة التحديات والتهديدات العابرة للحدود. وهذه المقاربة في التعاون لا تتحمل الإجراءات الأحادية الجانب على غرار الحصار المفروض على كوبا.

إن التفشي المثير للانشغال لوباء مرض فيروس "إيبولا" الذي اعتبرته منظمة الصحة العالمية "أولوية صحية عالمية طارئة" يذكر بصفة مأساوية بالهشاشة الهيكلية لعوامل الأمن الإنساني وكذا مسؤولية المجموعة الدولية في التكفل بقضايا الصحة التي تعاني منها البلدان الفقيرة عديمة الوسائل، والتي لا تشارك فعلا في صنع القرار على الساحة الدولية. وتضم الجزائر صوتها لصوت الأمين العام للأمم المتحدة لحث الوكالات الأممية والمناخين من المنظمات غير الحكومية على تقديم المساعدات الدولية الضرورية على وجه السرعة للدول الأفريقية التي تعاني من هذه الآفة.

إن هذا التهديد الوجودي يضاف إلى كل التهديدات التي يتعين على القارة الأفريقية أن تتكفل بها جماعيا لضمان نهضتها بما في ذلك التحديات في مجالي السلم والامن. فبطلب من الأطراف المالية، تقود الجزائر وساطة مكثفة بين الحكومة المالية والحركات الناشطة في الشمال مع فريق يمثل أفريقيا والمجموعة الدولية قاطبة. إن "اعتماد خارطة الطريق للمفاوضات في إطار مسار الجزائر" و "إعلان وقف الأعمال العدائية" هيا الأراضية الصالحة لإطلاق مفاوضات جوهرية ابتداء من أول أيلول/سبتمبر بغية التوصل إلى اتفاق سلام شامل ونهائي.

إن قيام هذه المحادثات يشكل مبعث ارتياح على اعتبار أنه تزامن مع تحرير الدبلوماسيين الجزائريين الأخيرين

وموازاة مع ذلك، ستواصل بلادي جهودها بمعية شركائها ضمن لجنة العشر للاتحاد الأفريقي، لإصلاح مجلس الأمن ولوضع حد للإجحاف التاريخي بحق القارة الأفريقية والذي يظل السبب الجوهرى لنقص التمثيل وشرعية مجلس الأمن.

في هذا المجال، يجب تشجيع العمل على تقوية التعاون والشراكة المتعددة الأشكال بين الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة، لا سيما على صعيد تسوية النزاعات والأزمات التي لا تزال تلقي بظلالها على أفريقيا وتعمل على تأخير إستكمال تحريرها من ربقة الاستعمار.

ضمن هذا المنظور، فإن التقييم الشامل الذي سيقدمه السيد بان كي - مون في نسيان/أبريل ٢٠١٥ بشأن قضية الصحراء الغربية التي تتنازع عليها المملكة المغربية وجبهة البوليساريو، يجب أن يؤكد عقيدة الأمم المتحدة فيما يخص مسألة تصفية الاستعمار وأن يبرز أهمية قرارات مجلس الأمن والجمعية العامة للأمم المتحدة ذات الصلة.

إن الجزائر التي تساند بلا تردد حق شعب الصحراء الغربية غير القابل للتصرف في تقرير مصيره تشجع الأمين العام ومبعوثه الخاص السفير كريستوفر روس على تكثيف جهودهما لتأمين نجاح مساعيهم الحميدة.

تتقاسم الجزائر مصيراً مشتركاً مع الشعوب المغاربية الأخرى؛ وهذا ما جعلها تخطط تنميتها الخاصة وتسييرها وفق منهج يشجع اندماج هذا الفضاء الجيوسياسي الواسع الذي تشكل بلادي الجزائر المكون المركزي فيه.

إن البرنامج الذي على أساسه أعيد انتخاب رئيس الجمهورية السيد عبد العزيز بوتفليقة وخطة العمل الحماسية للحكومة يتمحوران حول تعميق الديمقراطية التساهمية وعصرنة العدالة وتكافؤ الفرص بين الرجل والمرأة والحكم الجيد. كما أن الجهود الاقتصادية يتضمن استثمارات عمومية معتبرة

أمام المأساة المفروضة على الشعب الفلسطيني الشقيق. إن تاريخ الإنسانية يعلّمنا أن المواجهات المسلحة تحمل في ذاتها بذور النزاعات اللاحقة، ولا يُكتب الدوام إلا للحلول المتّسمة بالعدل، والمطابقة للقانون والأخلاق. ويتعيّن تناول القضية الفلسطينية، وكذلك الأزمة السورية، من خلال هذا التصوّر. وأعتنم هذه الفرصة لأنّوّه بالمجهودات التي بذلها ابن بلدي السيد الأخضر الإبراهيمي، وأجدد دعمنا لخليفته، السيد ستافان دي ميستورا.

إن المؤتمر التاسع للدول الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية يجب أن يجسّد التكامل الوثيق بين أهداف نزع السلاح وعدم انتشار الأسلحة النووية، وترقية الاستعمالات السلمية للذرة. وما من شك في أن الطريق لا يزال طويلاً أمام تحرير العالم من أسلحة الدمار الشامل.

إن الجزائر، العضو في مجلس حقوق الإنسان الذي يحده شعور عالٍ بالمسؤولية، تسهم بفعالية في ترقية الطابع العالمي والمتربط لحقوق الإنسان. بتوجيهات خاصة من رئيس الجمهورية، السيد عبد العزيز بوتفليقة، تعمل السلطات الجزائرية على مرافقة تحسين مستوى معيشة المواطنين الجزائريين بإنجازات جديدة. مثلما تدلّ عليه، على سبيل المثال، القوانين الأخيرة القاضيّة بتجريم العنف ضد الأطفال والنساء، وتدعيم الحماية الماديّة بتكريس حقوق النساء المطلقات. كل هذه التطورات التشريعية تضاف إلى النجاحات السياسية والمؤسّساتية للمرأة الجزائرية فيما يتعلّق بحصولها على مقاعد في المجالس المنتخبة وفي الحكومة.

إن الاحتفال في السنة القادمة ٢٠١٥ بالذكرى السبعين لإنشاء منظمة الأمم المتحدة يجب أن يكون فرصة لتجديد التزام كل الدول الأعضاء بإعطاء نفس جديد، ونجاعة ومصداقية أكبر لنظام تعددية الأطراف. وتقع علينا المسؤولية المشتركة لتجسيد إقامة عالم أكثر أمناً وأكثر عدلاً وأكثر

المحتزين قرابة ثلاثة سنوات من قبل مجموعة إرهابية. وأعتنم هذه الفرصة لأنّخي أمام روجي قنصلنا بجاو بوعلام سايس ونائبه طاهر تواتي اللذين فقدوا الحياة أثناء إحتجازهما.

أما الوضع في ليبيا الشقيقة فإنه ما فتئ يتدهور خلال السنوات الثلاث الأخيرة. وقد جاءت المبادرة الجزائرية المزدوجة المتمثلة في وضع إطار تحرك مشترك لكل دول حوار ليبيا وكذا إطلاق حوار شامل من أجل المصالحة الوطنية وتقوية مؤسسة الدولة لتقديم مساهمة نوعية في تحقيق السلام المنشود للشعب الليبي الشقيق.

تتطلب هذه الظروف الإقليمية الصعبة تكثيف جهود مكافحة الجماعات الإرهابية الناشطة في الساحل والروابط التي أقامت مع شبكات تجارة المخدرات والجريمة المنظمة العابرة للحدود.

وفي إطار المنتدى العالمي لمكافحة الإرهاب، ستتابع الجزائر تعاونها، لا سيما وأنها تتراش مناصفة فريق العمل المتعلّق بالساحل ومسائل تأمين الحدود، وكذا الوقاية من الاختطاف مقابل فدية من قبل الجماعات الإرهابية، عملاً بالتوصيات الصادرة عن ورشة الجزائر التي نظّمت في أيلول/سبتمبر ٢٠١٣ حول هذا الموضوع والقرارات ذات الصلة للجمعية العامة ومجلس الأمن للأمم المتحدة.

وفي نفس السياق، تسجّل الجزائر باهتمام نتائج الاجتماع رفيع المستوى لمجلس الأمن بشأن الإرهاب والمقاتلين الأجانب، الذي بادر بتنظيمه الرئيس أوباما (انظر S/PV.7272). وكذا التعبئة الدولية الراهنة لمكافحة الإرهاب العابر للحدود المتفانم خطرته في العراق وسوريا. إن اغتيال الرعية الفرنسية إيرفي غوردل في الجزائر يبرز ضرورة تدعيم التعاون في مجال مكافحة الإرهاب بجميع أشكاله.

إن التقلّبات التي تؤثر في حياة شعوب الشرق الأوسط تضيف تساؤلات تستوقف بصفة مستمرة المجموعة الدولية

٢٠١٥، واستكمال الخطة الإنمائية الجديدة، واعتماد إطار جديد لتغير المناخ. وفي هذا الصدد، نرحب بموضوع هذه الدورة، ”إنجاز وتنفيذ خطة إنمائية قادرة على إحداث التغيير في الفترة الموالية لعام ٢٠١٥“، إذ إنه سيعزز المفاوضات حول خطة التنمية القادمة التي تجري تحت مظلة الأمم المتحدة، والتي تحفزها الرؤى الإقليمية ودون الإقليمية بشأن ذلك الموضوع الهام.

وفي مداولاتنا، ستكون النتائج والتحديات التي ووجهت في تنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية بلا شك مرجعاً في تشكيل الخطة الإنمائية المقبلة. ونحن نسلم بأن الكثير قد أنجز في إطار الأهداف الإنمائية للألفية. ومع ذلك، وعدنا عن التعجيل بتحقيق جميع الأهداف، فمن المهم ضمان استدامة تلك التي تحققت، والتعجيل بتنفيذ تلك التي لا تزال متخلفة عن الركب.

ونحن نعتقد اعتقاداً قوياً بأن مبدأ الشمولية يجب أن يؤخذ أيضاً في الاعتبار من أجل بناء رؤية مشتركة وضمن الالتزامات العالمية والمسؤوليات المشتركة في تنفيذ خطة التنمية المقبلة.

وتحقيقاً لتلك الغاية، اضطلعت موزامبيق بعملية التشاور الوطنية بشأن خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥، وهي العملية التي تجسّد رأينا بأن التنمية المستدامة لا يمكن تحقيقها إلا بمسؤولية مشتركة بين الحكومات والمجتمع المدني والقطاع الخاص. وقد أسفرت عملية التشاور الوطنية لموزامبيق عن دعوة قوية إلى إدراج القضاء على الفقر في خطة التنمية القادمة لتكون أهم أهدافها. ومن أجل تحقيق ذلك، ينبغي أن تكفل تعزيز النمو الاقتصادي العادل والمستدام والشامل للجميع، مع التركيز على النساء والشباب.

وأكدت عملية المشاورات أيضاً على ضرورة القضاء على الفقر والجوع، وترجمة ذلك إلى تحسين مستويات المعيشة من خلال تحسين فرص الحصول على الخدمات الاجتماعية مثل التعليم، والصحة، والرعاية الاجتماعية، ومياه الشرب المأمونة،

تضامناً. إن الوقفة المتميّزة والمتّسمة بتقاسم شعوبنا لقيم الأمم المتحدة المؤسّسة والتي يجب أن تؤكّد بالفعل وبالأفعال؛ أنه حيال المخاوف والشعور بعدم اليقين والحاجة التي تطبع عالم اليوم، فإن منظمة الأمم المتحدة تستحقّ وبجدارة وصفها أمّا آخر ملاذ لتطلّعات الإنسانية التوّاقة إلى مستقبل أفضل.

الرئيسة بالنيابة (تكلمت بالإسبانية): أعطي الكلمة الآن

لمعالي السيد أولدميرو ماركيز بالوي، وزير الشؤون الخارجية والتعاون في جمهورية موزامبيق.

السيد بالوي (موزامبيق) (تكلم بالإنكليزية): إنه لشرف

عظيم لي أن أخطب الجمعية العامة بالنيابة عن فخامة السيد أرماندو إميلييو غويوزا، رئيس جمهورية موزامبيق، الذي لم يتمكن من حضور هذا الاجتماع بسبب الالتزامات الوطنية. ومع ذلك، فهو يتمنّى للجمعية العامة مداولات ناجحة في هذه الدورة.

وأغتنم هذه الفرصة لكي أتقدم بالتهنئة للسيد سام كوتيسا، وهو ابن متميز لأوغندا البلد الشقيق، على انتخابه بالإجماع لرئاسة هذه الدورة للجمعية العامة. ونحن نؤمن إيماناً راسخاً بأن الرؤية والحكمة والقيادة التي يتمتّع بها ستقودنا إلى خطة إنمائية تحويلية شاملة وموجهة نحو تحقيق النتائج. وأؤكد له على الدعم والتعاون الكاملين من وفد موزامبيق في أداء مهمته النبيلة. وأود أيضاً أن أشيد بالسفير جون ويليام آش على تفانيه والطريقة العمليّة التي ترأس بها الدورة الثامنة والستين لهذه الهيئة، وعلى جهوده التي لا تكل في القيادة البناءة للمناقشة الجارية بشأن هيكل الخطة الإنمائية المقبلة.

عام ٢٠١٥ سيكون تاريخياً، حيث ستصل الأمم المتحدة إلى احتفال يشكّل علامة فارقة تتمثل في الذكرى السبعين لتأسيسها. سيجري إثراء هذا الاحتفال بالهدف المحدد في عام ٢٠٠٠ بتقليص معدلات الفقر في العالم إلى النصف بحلول عام

إستئناف مفاوضات الدوحة واعتماد مجموعة بالي، وهي خطوات أساسية في بنين جولة الدوحة.

كما أننا نشعر بالتشجيع حيال الاتجاهات الإيجابية للتنمية في أفريقيا. وكما يذكر الأمين العام في تقريره عن أعمال المنظمة (A/69/1)، ما زالت أفريقيا تحرز مكاسب تنمية مطّردة. فقد وصل النمو الاقتصادي إلى ٤ في المائة في عام ٢٠١٣، ومن المقدر أن يصل إلى ٥,٣ في المائة في عام ٢٠١٤. وقد زاد الاستثمار الأجنبي المباشر، وتم إحراز تقدم كبير صوب تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية.

وإذا كنا نريد استدامة تلك التطورات الإيجابية، فيجب على خطة التنمية أن تجسّد الأولويات والاحتياجات الخاصة لأفريقيا، حسبما ورد في موقفها المشترك بشأن خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥. وبالإضافة إلى ذلك، إن تلك البيئة المشجعة لا يمكن تحقيقها إلا في سياق السلام، والاستقرار السياسي والديمقراطية واحترام حقوق الإنسان. ولذلك، نأسف لأن منع نشوب الصراعات، وحفظ السلام، وإعادة بناء الدول التي مزقتها الحرب لا تزال من بين أشد التحديات تعقيدا التي تواجه الأمم المتحدة والمجتمع الدولي كافة.

وفي الواقع، فإن هذه الدورة تجري في سياق عدم الاستقرار والصراعات الخطيرة في العالم، مع التكاليف الاقتصادية الهائلة والعواقب الإنسانية الوخيمة التي لا يمكن قبولها. وبالإضافة إلى ذلك، فإن تعقيد بعض الصراعات يشكل تحدياً لسلطة الأمم المتحدة، وبالتالي يقوض المبادئ التي قامت عليها المنظمة، فضلاً عن الدور الذي تضطلع به تعددية الأطراف في مجال معالجة الشواغل العالمية.

لقد واجهنا تحدياً يتمثل في التطور الكبير في مسار التهديدات الإرهابية، الأمر الذي لم يستثن أي جزء من العالم. ولذلك، فإن موزامبيق ترحب باعتماد القرار ٢١٧٨ (٢٠١٤)، في الجلسة ٧٢٧٢ لمجلس الأمن التي عقدت في

وخدمات الصرف الصحي والطاقة؛ والمحافظة على السلم والاستقرار السياسي، وتعزيز الديمقراطية وحماية حقوق الإنسان؛ والتنوع والتحول الاقتصادي للإسراع في التحديث التكنولوجي في قطاعات مثل الزراعة، والصناعة، والسياحة والبني التحتية؛ وحماية التنوع البيولوجي البحري والبري، بما في ذلك الاستخدام المستدام للموارد الطبيعية؛ والشراكة الفعالة من أجل التنمية، ولا سيما من أجل الحصول على العلم والتكنولوجيا والابتكار؛ ومواصلة تعزيز التعاون بين الشمال والجنوب، في إطار الشراكة العالمية من أجل إلزام البلدان المتقدمة النمو بالوفاء بما عليها من واجبات متفق عليها دولياً فيما يخص الأهداف الإنمائية؛ وتعزيز التعاون فيما بين بلدان الجنوب؛ وأخيراً، الاتفاق على منهجية مشتركة لرصد التقدم الوطني وتقييمه.

وبالإضافة إلى ذلك، فإن التجارب والتحديات التي واجهتنا في تنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية - ولا سيما في تحقيق الهدف ٨، "الشراكة العالمية من أجل التنمية" - تؤكد على الحاجة إلى المزيد من الالتزام من جانب شركائنا الإنمائيين بزيادة المساعدة الإنمائية الرسمية، والقدرة على التكيف مع المناخ وتمويل الجهود من أجل الوقاية من الكوارث في البلدان النامية. وينبغي أن تشمل خطة التنمية الهادفة إلى التغيير لما بعد عام ٢٠١٥ الحاجة إلى تعزيز آليات التمويل، بالتزامن مع الحاجة إلى رفع مستوى المساهمة في التمويل المحلي. وتتزامن تلك التوقعات مع رؤية مشتركة ناشئة على المستويات دون الإقليمية والإقليمية والعالمية. وبالتالي، لدينا إحساس مسبق بأن الخطة ستكون شاملة على نحو ملائم وستحقق التحوّل الذي تشتد الحاجة إليه لبناء عالم صالح حقاً للجميع.

وفي هذا المنعطف الحاسم، فإن الاحتتام الناجح لجولة الدوحة الإنمائية أمر ملحّ. ولا يمكن المغالاة في تقدير مساهمتها في تنفيذ خطة التنمية برمتها. وفي هذا الصدد، نشعر بالتشجيع إزاء المحاولات التي تقوم بها منظمة التجارة العالمية من أجل

هذه الإنجازات اهتمامنا إلى أهمية التعاون والتنسيق بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي والهيئات دون الإقليمية في التصدي بفعالية لمشاكل إدارة النزاعات عن طريق الدبلوماسية الوقائية والوساطة والمبادرات التي تتيح الاستجابات السريعة للأزمات الإقليمية ودون الإقليمية.

إن مبدأ الحق في تقرير المصير لا يزال محورياً في التمتع الكامل بحقوق الإنسان. وفي هذا السياق، ينبغي للأمم المتحدة مواصلة المشاركة في الوفاء بتلك الحقوق من جانب شعبي فلسطين والصحراء الغربية. وتكرر موزامبيق تأكيد دعمها الكامل من أجل التوصل إلى حل عادل ودائم للمشكلة الفلسطينية بالوسائل السلمية، وفقاً للقانون الدولي وجميع قرارات الأمم المتحدة.

فيما يتعلق بالصحراء الغربية، يثلج صدورنا أن نلاحظ المبادرة التي اتخذها رئيس الاتحاد الأفريقي بتعيين سعادة السيد جواكيم ألبرتو شيسانو، الرئيس السابق لجمهورية موزامبيق، مبعوثاً خاصاً للأعضاء الخمسة الدائمين في مجلس الأمن إضافة إلى إسبانيا، في محاولة للتعجيل بالبحث عن حل يكفل الوفاء بحق الشعب الصحراوي في تقرير المصير، وتؤكد موزامبيق مجدداً دعمها غير المشروط لذلك.

وكما ذكرت في بداية بياني، فإن حلول عام ٢٠١٥ يمثل فرصة تاريخية للأمم المتحدة لإعادة تشكيل التزاماتها العالمية بطرق كثيرة. وإذ نحتفل بالذكرى السنوية السبعين لإنشاء المنظمة، يجب أن نستغل الزخم لانتخاذ خطوات ملموسة من أجل التعجيل، بطريقة مستدامة، بعملية الإصلاحات الجارية في المنظمة، لا سيما إصلاح مجلس الأمن.

ويشكل عدم قدرة الأمم المتحدة على حل حالات النزاع وعدم الاستقرار السياسي في الشرق الأوسط وأوروبا الشرقية تحدياً لسلطتها بوصفها كياناً عالمياً ومحفلاً سياسياً متعدد الأطراف لتعزيز الحوار في إطار متعدد الأطراف. وتزداد الحالة

٢٤ أيلول/سبتمبر، وهو يدعو إلى زيادة عاجلة في التعاون الدولي من أجل منع تقديم الدعم للمقاتلين في مناطق النزاع وتدفق الإرهابيين إليها.

وفيما نضع استراتيجيتنا الجماعية للتعامل مع جميع أشكال هذه الآفة البشرية ومظاهرها، ينبغي ألا تغيب عن بالنا العناصر التالية: أولاً هناك الحاجة إلى تعزيز النهج المتعددة الأطراف بالامتثال التام لميثاق الأمم المتحدة. ثانياً، يجب التصدي للأسباب الجذرية للإرهاب، لأن تلك الآفة لا يمكن ولا ينبغي أن تقتصر بأي دين أو جنسية أو حضارة. ثالثاً، من الضروري معالجة الظروف الكامنة وراءها، مثل الفقر والظلم والإقصاء الاجتماعي والتمييز الاجتماعي، التي تشكل تربة خصبة لتكاثر تلك الأيديولوجيات المتطرفة وازدهارها.

وفي عالم مترابط ومعولم، تشير تعددية الأطراف إلى الإجراءات الجماعية والتعاونية اللازمة للتصدي للتحديات العالمية في إطار من الشفافية والشمولية والفعالية، مما يسهم بالتالي في النظام والاستقرار وإمكانية التنبؤ بتلك التحديات. وفي هذا السياق، يجب تعزيز الأمم المتحدة لتواصل الاضطلاع بدورها بفعالية باعتبارها مركزاً لتعدد الأطراف. واليوم، أكثر من أي وقت مضى، يجب أن نتخذ إجراءات ملموسة لتعزيز دور الأمم المتحدة الاستراتيجي في البيان العولمي للعالم.

وعلى الرغم من التحديات السائدة بخصوص صون السلم والأمن الدوليين، فإننا نشعر بالتشجيع إزاء الجهود القائمة من أجل استعادة السلام والاستقرار في مالي، والصومال، وجمهورية الكونغو الديمقراطية، وجمهورية أفريقيا الوسطى والسودان وجنوب السودان. ومن الأمور المشجعة أيضاً آخر التطورات في غينيا - بيساو نتيجة الانتخابات العامة التي دفعت بالخطوات الواعدة الأولى نحو الاستقرار السياسي الذي تمس الحاجة إليه - وهو شرط أساسي لتقدم هذا البلد الشقيق نحو تحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية. تلفت

الطبيعية المكتشفة مؤخرا تحديا وفرصة لمواصلة النهوض بالتقدم الاقتصادي والاجتماعي على الصعيد الوطني. ومن بين أولويات الحكومة، تطوير مصادر جديدة للطاقة النظيفة والمتجددة مثل أنواع الوقود الحيوي، ويجري إيلاء الاهتمام الواجب لمنع المنافسة ومبادرات الإنتاج الغذائي.

ولذلك، نشدد على المجالات التالية: تحسين الإنتاج الزراعي والإنتاجية في قطاع سبواصل الاضطلاع بدور رئيسي في جهودنا الإنمائية؛ وتنمية رأس المال البشري في التصدي للتحديات الاقتصادية الناشئة الجديدة؛ وتعزيز قطاع خاص قوي للاستفادة من الفرص الناجمة عن اكتشاف الموارد الطبيعية واستغلالها. ونحن على اقتناع راسخ بأننا، من خلال السلام والاستقرار، سنواصل بنجاح التصدي للتحديات الإنمائية التي تواجه موزامبيق، والقضاء على الفقر وتحقيق التنمية المستدامة في صدارة تلك التحديات.

وختاما، وفي إطار التزامنا بالسلام والاستقرار، استضافت موزامبيق في حزيران/يونيه المؤتمر الاستعراضي الثالث للدول الأطراف في اتفاقية حظر استعمال وتكديس وإنتاج ونقل الألغام المضادة للأفراد وتدمير تلك الألغام، المعروفة أيضا باتفاقية أوتاوا. وأود أن أعنتم هذه الفرصة لأشكر جميع المشاركين وكذلك جميع الشركاء الذين أسهموا في نجاح ذلك الحدث، لأنه كان ناجحا. ونحن منخرطون في مواصلة جهودنا لإعلان البلد خاليا من الألغام الأرضية، ومن ثم الإسهام في الوفاء بإحدى أهم الخطوات في الالتزامات المنوطة بنا بموجب الاتفاقية.

وفي الختام، أود أن أؤكد مجددا على التزام موزامبيق بمواصلة المشاركة في الجهود الدولية الرامية إلى التصدي للمشاكل العالمية الراهنة.

الرئيسة بالنيابة (تكلم بالإسبانية): أعطى الكلمة الآن لمعالي السيد روبي ماشيتي، وزير الدولة ووزير الخارجية في جمهورية البرتغال.

سوءا بسبب عدم إحراز تقدم ملموس في إصلاح مجلس الأمن، بعد ١٥ عاما تقريبا من التزام المجتمع الدولي مجددا بذلك المسعى الهام. ويجدوننا الأمل في أن تضطلع الجمعية العامة في دورتها التاسعة والسنتين بالإصلاح الذي طال انتظاره المتمثل في إضفاء الطابع الديمقراطي على تمثيلها وأساليب العمل بها وتعزيز دورها في منع نشوب النزاعات وتعزيز السلام والأمن الدوليين.

وحرية الاختيار فيما يتعلق بالنظم السياسية والتجارة حق غير قابل للتصرف لجميع الدول، بصرف النظر عن حجمها. وفي ذلك الصدد، لا تزال ضرورة وضع حد للحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه الولايات المتحدة الأمريكية على كوبا مسألة مثيرة للقلق، لأن له دوافع سياسية ويعوق التنمية الاجتماعية والاقتصادية في كوبا. ولتلك الأسباب، تشارك موزامبيق جميع تلك البلدان التي تطالب بإلغائها الفوري للإجراء الأحادي الجانب غير العادل.

وموزامبيق ملتزمة التزاما تاما بمجدول الأعمال العالمي للسلام والأمن والديمقراطية والتنمية المستدامة. على الصعيد الوطني يترجم ذلك الالتزام إلى إرادتنا السياسية لتعزيز الديمقراطية في البلد واعتماد استراتيجية للحد من الفقر تركز على الشعوب، وترسخ التنمية المستدامة. ويوضح الانتظام الذي تجري به الانتخابات على مختلف المستويات عزمنا الثابت على توطيد دعائم النظام الديمقراطي والدفاع عن قيمه الأساسية. ونتيجة لذلك، ستجري موزامبيق في ١٥ تشرين الأول/أكتوبر انتخاباتها العامة المتعددة الأحزاب الخامسة لانتخاب الرئيس وأعضاء البرلمان، وانتخاباتها الثانية لمجلس المحافظات.

وفي المجال الاقتصادي، حققت موزامبيق نموا اقتصاديا مستمرا لما يزيد عن عقد. إلى جانب دعم شركائنا الإنمائيين، بما في ذلك الأمم المتحدة، الذي أتاح تحسين تقديم الخدمات الاجتماعية، ومكننا من شق الطريق صوب تحقيق معظم الأهداف الإنمائية للألفية. وإضافة إلى ذلك، تمثل الموارد

الإنسان المتعددة الأطراف، لا سيما في مجلس حقوق الإنسان، وقدمت مشاريع القرارات السنوية بشأن الحق في التعليم، والحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. ويجدون الأمل في أن تتمكن من تقديم قدر أكبر من المساهمة في مجلس حقوق الإنسان خلال السنوات الثلاث المقبلة، إذ نؤمن اعتقاداً راسخاً بقدرة المجلس على تعزيز قدرات الدول على الوفاء بالتزاماتها في مجال حقوق الإنسان.

وفي ذلك السياق، قدمت البرتغال مجموعة من التعهدات والالتزامات الجريئة التي ترشدنا في الاضطلاع بولايتنا، بهدف تعزيز وحماية الطابع العالمي المترابط وغير القابل للتجزئة أو التصرف لجميع حقوق الإنسان - المدنية والثقافية والاقتصادية والسياسية والاجتماعية. وقد بيننا - عبر الاجراءات التي اتخذناها أثناء ولايتنا الأخيرة في مجلس الأمن، في عامي ٢٠١١ و ٢٠١٢ - أن تعزيز ذلك الاتساق والتمسك بحقوق الإنسان يمثلان أولوية بالنسبة لنا. وإذا ما انتخبت البرتغال عضواً في مجلس حقوق الإنسان، فإنها ستواصل عملها في التزام كامل بإيجاد نظام قومي مستقل وفعال لحقوق الإنسان متعدد الأطراف. وفي واقع الأمر فإن البرتغال طرف غير متحفظ في ثمان من المعاهدات الأساسية للأمم المتحدة المتعلقة بحقوق الإنسان، فضلاً عن كونها طرفاً في جميع بروتوكولاتها الاختيارية.

وما زلنا نشهد في القرن الحادي والعشرين أحداثاً كنا نتوقع القضاء عليها من قبل - انتهاكات واسعة النطاق لحقوق الإنسان، وحرمان أعداد كبيرة من السكان من كرامتهم الأساسية، بالإضافة إلى تجاهل المبادئ الدولية الأساسية، من قبيل السلامة الإقليمية للدول وسيادتها. واليوم فإن ميثاق الأمم المتحدة لا يزال هاماً مثلما كان قبل ٦٩ عاماً. وفي سبيل التصدي للأزمات التي نواجهها اليوم، فإن بحثنا عن حلول عادلة شرعية ودائمة يجب أن يستند إلى المبادئ والمعايير

السيد ماشيتي (البرتغال): (تكلم بالبرتغالية، وقدم الوفد النص الانكليزي): في البداية، أود أن أهنئ الرئيس على انتخابه الذي يشهد على التزام أفريقيا القوي تجاه الأمم المتحدة وتعددية الأطراف. كما أود أن أعرب عن تقديري لتفاني سلفه السفير جون آش في خدمة الجمعية العامة. وأكرر إعرابي عن الامتنان للأمين العام على دوره القيادي على رأس منظماتنا وعلى جهوده الدؤوبة من أجل إحلال السلام في وقت صعب ومعقد في الحياة الدولية. كما أثني عليه لعقده مؤتمر القمة بشأن المناخ، الذي جدد الدعم السياسي للتوصل إلى اتفاق بشأن المناخ ملزم قانوناً وعالمي وعادل في عام ٢٠١٥. وستواصل البرتغال، والاتحاد الأوروبي بأسره، العمل بلا كلل وبطريقة شاملة نحو بلوغ ذلك الهدف.

ونواجه خلال هذه الدورة التحدي الهائل المتمثل في تجديد الأهداف الإنمائية للألفية والبناء عليها، وذلك بهدف اعتماد خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥. ويمكن للرئيس أن يعول على دعم البرتغال والتزامها بشأن ذلك وغيره من المسائل، وفي عمل الجمعية العامة الجاري، وهي الوطن الأول لتعددية الأطراف، والعمل الجماعي الدولي المشروع. والتزام البرتغال تجاه الأمم المتحدة، وتجاه ميثاق الأمم المتحدة وتجاه مبادئه وقيمه ثابت ودائم وحازم.

والبرتغال عضو من أعضاء مجلس حقوق الإنسان في الفترة ٢٠١٥-٢٠١٧، في هذه الدورة للجمعية العامة. ونأمل أن نحظى بدعم جميع الدول الأعضاء في الانتخابات المقبلة. وإذا انتخبت البرتغال، فإنها ستضطلع للمرة الأولى بمهامها بصفقتها عضواً في تلك الهيئة الهامة.

وأجرى مجلس حقوق الإنسان في نيسان/أبريل الماضي الاستعراض الدوري الشامل الثاني للبرتغال. وجرت الإشادة على نطاق واسع بسجلنا الوطني الإيجابي في مجال حقوق الإنسان. وشاركت البرتغال مشاركة نشطة في محافل حقوق

والدوليين الآخرين، بمن في ذلك الأمين العام ووزير خارجية الولايات المتحدة، جون كيري.

ولا سبيل إلى تحقيق السلام أو الاستقرار الدائمين في الشرق الأوسط دون التوصل إلى حل لتلك المسألة. وأكد مجدداً تأييد بلدي للتوصل إلى حل يقوم على أساس قرارات الأمم المتحدة، وإقامة دولة فلسطينية مستقلة ذات سيادة تتوفر لها مقومات البقاء، وتعيش جنبا إلى جنب مع دولة إسرائيل التي يجب توفير الضمانات لمراعاة شواغلها الأمنية المشروعة.

لقد تم التأكيد على المؤشرات الإيجابية التي شهدناها قبل عام فيما يتعلق بالبرنامج النووي الإيراني بتوقيع خطة العمل المشتركة في جنيف. وهناك حاجة إلى زخم سياسي جديد الآن. وتعرب البرتغال عن تأييدها وتشجيعها للمفاوضات الجارية بهدف التوصل إلى اتفاق شامل.

لقد كانت للأحداث التي وقعت في عامي ٢٠١٠ و ٢٠١١ في شمال أفريقيا آثار سياسية واقتصادية واجتماعية لم يسبق لها مثيل. فالبلدان هناك باتت تواجه الآن تحديات كبيرة فيما يتعلق بتوطيد الإصلاحات السياسية وتحقيق النمو الاقتصادي وتوفير الأمن المستدامين. وتشارك البرتغال حالياً في رئاسة منتدى غرب البحر الأبيض المتوسط، المعروف أيضاً باسم الحوار ٥+٥، الذي يضم ١٠ بلدان من الشواطئ الشمالية والجنوبية للبحر الأبيض المتوسط. وتحدونا الرغبة في تعزيز إسهام ذلك المحفل في تعزيز التعاون وبناء الثقة بين بلدانه.

وليبيا شريك هام في ذلك المنتدى. وما زلنا نشهد ببالغ القلق تدهور الحالة في ذلك البلد. ويجب على المجتمع الدولي أن يقدم المساعدة اللازمة لعملية الانتقال السياسي، غير أن من الأهمية بمكان أن يلتزم جميع أصحاب المصلحة الليبيون بإجراء حوار وطني حقيقي مجد وشامل للجميع.

الطموحة النبيلة المنصوص عليها في الميثاق. ويوفر الميثاق الآليات المؤسسية اللازمة، غير أن فعاليتها وتشغيلها يعتمدان على الإرادة السياسية لجميع الدول الأعضاء في المنظمة.

ويجب علينا أن نشجب بشدة الجماعات الإرهابية الراديكالية المتطرفة، علاوة على رفضنا التام لها. فهم يشكلون خطراً على الدول وعلى سكان الأقاليم التي يوجدون بها قبل كل شيء، بل يمثلون أيضاً خطراً على السلام والأمن والاستقرار على الصعيدين الإقليمي والعالمي. ويقتضي ذلك الخطر استجابات منسقة وحازمة من قبل المجتمع الدولي. إن تنظيم الدولة الإسلامية في العراق وسوريا المزعوم ليس سوى مثال شرير على ذلك النوع من الأفعال الإجرامية الوحشية، ويجب مكافحته وتحييده. وقد كان مؤتمر قمة مجلس الأمن، والقرار ٢١٧٨ (٢٠١٤) الذي اعتمده بشأن ظاهرة المقاتلين الإرهابيين الأجانب المثيرة للقلق خطوتين هامتين في ذلك الصدد.

وما زال الشرق الأوسط يتطلب منا اهتماماً خاصاً، إذ ما نزال نشهد في العراق أعمالاً إرهابية لاإنسانية تستهدف السكان العزل، ضحاياها الأساسيون من النساء والأطفال والأشخاص المنتمين إلى الأقليات العرقية والدينية. ولا يمكن فصل الحالة في العراق عن النزاع الذي طال أمده في سوريا، والذي يصعب وصفه من حيث مستويات العنف والمعاناة التي سببها. ويجب على جميع الأطراف أن تتحمل المسؤولية عن إيجاد سبيل نحو الانتقال السياسي إلى مجتمع ديمقراطي تعددي.

لقد جئنا مرة أخرى إلى الجمعية العامة دون إحراز تقدم في النزاع الإسرائيلي - الفلسطيني. فقد تبددت جميع التوقعات التي تشاطرناها نحن جميعاً هنا في العام الماضي. ولا مناص من إنهاء هذه الدورة المتكررة من الأعمال العدائية. ويجب ألا يتكرر النزاع الذي نشب في غزة في صيف هذا العام مرة أخرى. وأود أن أعتنم هذه الفرصة لأهنئ مصر على وساطتها في وقف إطلاق النار، ولكي نشيد بجهود الشركاء الإقليميين

سكان ذلك البلد من انتخاب قادتهم الجدد عبر انتخابات حرة شفافة ومنظمة.

ويجب اغتنام هذه الفرصة المواتية لطى صفحة الماضي الآن. وما زال شعب غينيا - بيساو وسلطانها يواصلان اتخاذ الخطوات الصائبة. ويقتضي توطيد التقدم المحرز الدعم من قبل المجتمع الدولي. ويجب أن يضطلع الشركاء الدوليون بدور حاسم في مجالات من قبيل تقديم المساعدة المالية وبناء القدرة التقنية التي تقوم عليها الأولويات التي حددتها غينيا - بيساو. وفضلا عن ذلك، فإننا نرى أن من المناسب نشر قوة لتحقيق الاستقرار في إطار بعثة الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا في غينيا - بيساو، ويمكن توسيع نطاقها لتشمل شركاء أفارقة جدد، على أن تأذن بها الأمم المتحدة. وعليه، فإننا نرحب بالمبادرات التي اتخذتها الأمم المتحدة لدعم غينيا - بيساو بالتعاون مع الاتحاد الأفريقي، وجماعة البلدان الناطقة بالبرتغالية والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، والاتحاد الأوروبي على وجه الخصوص.

لقد اتخذ رؤساء الدول والحكومات في مؤتمر قمة الألفية، قرارا تاريخيا وملهما باعتماد الأهداف الإنمائية للألفية. وتقع على عاتقنا الآن مسؤولية التعجيل بتحقيق تلك الأهداف، في ذات الوقت الذي نواصل فيه وضع خطة إنمائية جديدة. والبرتغال ملتزمة التزاما قويا بتحديد تلك الخطة الجديدة. ونحن بحاجة إلى شراكة عالمية تحويلية جديدة من شأنها تعميم حقوق الإنسان ومكافحة أوجه عدم المساواة. وينبغي لها أيضا أن تشجع على بناء مجتمعات عادلة يسودها السلام والاستقرار، علاوة على النهوض بالمسائل الهامة المتعلقة بالسكان والتنمية. ويشكل إضفاء الطابع العالمي والمسؤولية المشتركة مفهوميين رئيسيين في ذلك الصدد. غير أن عالمية خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ لا ينبغي أن تكون مرادفا لعدم الاكتراث بالخصائص المحددة لأقل البلدان نمواً وأشدّها ضعفاً، مثل الدول الجزرية الصغيرة النامية.

وفي أوروبا، فقد أسفرت الأزمة الأوكرانية الناشئة عن ضم شبه جزيرة القرم بطريقة غير شرعية عن عودة التوترات التي عفا عليها الزمن كما اعتقدنا. ونرحب باتفاق وقف إطلاق النار، وندعو إلى تنفيذه على نحو كامل. وتحت البرتغال الأطراف على مواصلة السعي بصورة نشطة إلى التوصل إلى حل سياسي دائم يحترم سيادة أوكرانيا ووحدتها وسلامتها الإقليمية، فضلا عن احترام الديمقراطية فيها.

وتمثل أفريقيا شريكا هاما بالنسبة للبرتغال. وليست الدول الأفريقية شريكا سياسيا لنا فحسب، بل هي شريك أيضا في قطاع الأعمال التجارية والاستثمار على نحو متزايد، في إطار علاقة تقوم على المساواة والفوائد المتبادلة التي تؤدي إلى إيجاد فرص العمل وتحقيق التنمية الاقتصادية. وإذ نؤكد احترامنا التام لإمسك أفريقيا بزمام أمرها، فإننا نسعى أيضا إلى الإسهام في الجهود الدولية، ولا سيما تلك التي تبذلها الأمم المتحدة، بهدف تحقيق الاستقرار في حالات النزاع أو الوقاية من المخاطر الأمنية في أفريقيا. وعليه، تشارك البرتغال في بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي. ونحن على استعداد أيضا للمشاركة في الجهود المتعددة الجنسيات، الرامية إلى تعزيز الأمن في خليج غينيا، فضلا عن استعدادنا للتعاون في زيادة القدرات البحرية للبلدان في المنطقة.

لقد تلقينا في الأشهر القليلة الماضية أنباء طيبة من جمهورية غينيا - بيساو، وهي بلد صديق وعضو في جماعة البلدان الناطقة بالبرتغالية. وإن إعادة توطيد النظام الدستوري، وإجراء انتخابات حرة، وإنشاء مؤسسات ديمقراطية شرعية - بعد عامين من الانقلاب الذي وقع في نيسان/أبريل ٢٠١٢ - هي بالتأكيد مؤشرات تبعث على الأمل وجديرة بالثناء. ولم تمنع تلك الصعوبات الاجتماعية والاقتصادية الهائلة ولا حالة عدم الاستقرار السياسي المتكررة والشديدة اللتان ظلت تعاني منهما غينيا - بيساو على مدى عقد ونصف العقد من الزمان،

أداة للتواصل العالمي حيث يتكلمها نحو ٢٥٠ مليوناً من البشر في حياتهم اليومية وفي التجارة والأعمال التجارية والشركات والثقافة والشبكات الاجتماعية. وهي أيضاً لغة رسمية أو لغة عمل في العديد من المنظمات الدولية، بما في ذلك وكالات متخصصة تابعة للأمم المتحدة. ولدى جماعة البلدان الناطقة بالبرتغالية طموح لجعلها إحدى اللغات الرسمية للأمم المتحدة. وقد أكد مؤتمر القمة المعقود في ديلي في تموز/يوليه الماضي حيوية هذه الجماعة التي تولّت رئاستها تيمور - ليشتي في تلك المناسبة، مما أضفى بعداً ونطاقاً جديدين تماماً على جماعة البلدان الناطقة بالبرتغالية التي أصبح مقر رئاستها موجود في آسيا للمرة الأولى.

ولا يفوتني أن أشير إلى أننا سنحتفل في ٢٠ تشرين الثاني/نوفمبر بالذكرى السنوية الخامسة والعشرين لاتفاقية الأمم المتحدة لحقوق الطفل. والبرتغال دولة طرف في ذلك الصك دون تحفظات، فضلاً عن البروتوكولات الاختيارية الثلاثة لها. وأعتنم هذه الفرصة للدعوة إلى التصديق العالمي على الاتفاقية وبروتوكولاتها الاختيارية.

خلال هذه الدورة التاسعة والستين، سيعرض علينا أيضاً مشروع قرار جديد بشأن وقف العمل بعقوبة الإعدام. ويجدون الأمل في استمرار الدعم الكبير لمشروع القرار في هذا العام وفي زيادته.

وإذا أصبحنا عضواً في مجلس الأمم المتحدة لحقوق الإنسان كما نأمل، فسنعمل وفقاً لمبادئ التعاون والحوار. وسنعمل مع جميع الدول وغيرها من الجهات صاحبة المصلحة في بناء الجسور من أجل التنفيذ التام لقواعد ومعايير حقوق الإنسان. وإذا اكتسبنا ثقة الجمعية العامة، سنتشرّف بالعمل بصفقتنا عضواً في المجلس، مع مفوض الأمم المتحدة السامي الجديد لحقوق الإنسان، الأمير زيد بن رعد الحسين، والذي أؤكد مجدداً دعمنا الكامل له. كما أود أن أعرب عن تقديرنا

وتشكّل التحديات الجديدة من قبيل تغير المناخ وتفشي الأوبئة والقرصنة والاتجار غير المشروع تهديدات رئيسية في عالم اليوم. ويتطلب تفشي فيروس الإيبولا في بلدان غرب أفريقيا بذل جهود مشتركة وفعالة من جانب المجتمع الدولي لاحتواء هذا الوباء والقضاء عليه. وتواصل البرتغال المشاركة في الجهود العالمية العاجلة الحالية، ولا سيما في غينيا وفي إطار عملية الأمم المتحدة.

وبالرغم من الجهود التي بذلها الرؤساء السابقون، لم يتحقق بعد إصلاح مجلس الأمن. وإن موقف البرتغال إزاء ذلك الأمر معروف جيداً. ويجب علينا ألا نستسلم على الرغم من الخلافات المستمرة إزاء النهج الواجب اتباعه بين الدول الأعضاء في ذلك الصدد. ويجب علينا معاً أن نجد الحل، بما يمكننا من جعل مجلس الأمن هيئة أكثر تمثيلاً للعالم اليوم. وتتيح الذكرى السنوية السبعين لإنشاء الأمم المتحدة الفرصة لإصلاح مجلس الأمن.

إن البرتغال دولة ملاحية بحرية تقليدياً وقد اعتمدت في الآونة الأخيرة استراتيجية بحرية وطنية جديدة تركز على النمو الأزرق. نؤيد بنشاط جهود الأمم المتحدة من أجل الإدارة المستدامة للمحيطات ومواردها، ونشارك في رئاسة الفريق العامل الذي سيكمل التقرير العالمي الأول عن البيئة البحرية. ونؤيد اعتماد صك دولي، في إطار اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار، بخصوص حفظ التنوع البيولوجي البحري في المناطق الواقعة خارج نطاق الولاية الوطنية والاستخدام المستدام له. وستنظّم البرتغال في حزيران/يونيه ٢٠١٥ حدثاً دولياً رئيسياً بشأن المحيطات، وهو "الأسبوع الأزرق"، بهدف تشجيع النقاش بشأن المسائل البحرية بجميع أبعادها. ونحن نتطلع إلى المشاركة الواسعة النطاق في هذا الحدث.

واللغة البرتغالية هي حلقة الوصل الرئيسية التي تجمع بين الدول التي تنتمي إلى جماعة البلدان الناطقة باللغة البرتغالية. إنها

ولكن حتى اليوم هناك جزء من أوروبا في حالة حرب. فالسلامة الإقليمية لأوكرانيا، التي يكفلها ميثاق الأمم المتحدة ومذكرة بودابست لعام ١٩٩٤، قد انتهكها ضم روسيا للقرم وأنشطة القوات الانفصالية شبه العسكرية المدعومة من روسيا في شرق أوكرانيا. وعلى الرغم من الهدنة الحالية، فإننا نعتقد أنه ما زال من مسؤولية المجتمع الدولي السعي إلى التخفيف من حدة هذا النزاع الذي يسبب معاناة هائلة للشعب الأوكراني وحسائر في أرواح الأبرياء من الأوكرانيين وغيرهم، كما تبين من إسقاط طائرة شركة الخطوط الجوية الماليزية في رحلتها MH-17.

وهذا ليس كل شيء. فنحن نشعر بالقلق إزاء استمرار تفاقم الحالة الأمنية في شمال العراق. وندين أعمال العنف الوحشية التي يرتكبها ما يسمى بتنظيم الدولة الإسلامية ضد الأقليات المحلية العرقية والدينية، فضلاً عن اغتيال اثنين من الصحفيين الأبرياء وناشط في المجال الإنساني. وتشكل هذه الأعمال جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية. لقد اتخذ الإرهاب بعداً جديداً كما نشهد حالياً في العراق، ويجب علينا التصدي له بأقصى قدر من التصميم. ولذلك، فإننا نرحب باستراتيجية الرئيس أوباما، إلى جانب الأنشطة الدولية الهامة الأخرى في هذا الصدد، بما في ذلك جلسة مجلس الأمن على مستوى القمة بشأن المقاتلين الإرهابيين الأجانب (انظر S/PV.7272).

وفيما يتعلق بسوريا، نعتقد أن السبيل الوحيد للتوصل إلى سلام مستقر في ذلك البلد الذي مزقته الحرب ولضمان السلامة والحقوق المشروعة التي تمس الحاجة إليها لجميع أبناء الشعب السوري سيكون من خلال تسوية سياسية عن طريق التفاوض بين الحكومة السورية والمعارضة الديمقراطية. والجمهورية التشيكية، إذ تعرب عن الجزع إزاء الفظائع التي ارتكبتها ما تسمى بالدولة الإسلامية، تحث جميع أطراف الصراع في سوريا على وقف العنف وبدء التعاون مع المبعوث الجديد الخاص للأمم المتحدة من أجل التوصل إلى حل دائم.

الخاص للمفوضة السامية السابقة السيدة نافي بيلاي على العمل الممتاز الذي أنجزته في كثير من الأحيان في ظروف صعبة للغاية. وأختتم بياني بالإشارة إلى الحرب العالمية الأولى، وهي حدث مأساوي مذكور في مستهل ميثاق الأمم المتحدة الذي يؤكد العزم على "أن ننقذ الأجيال المقبلة من ويلات الحرب التي في خلال جيل واحد جلبت على الإنسانية مرتين أحزاناً يعجز عنها الوصف". ومع إحياء الذكرى المئوية لبداية الحرب العالمية الأولى والتحضير للاحتفال بالذكرى السنوية السبعين لمنظمتنا، يجب علينا أن نتفكر ملياً في تلك الكلمات من الميثاق. ويمكن للرئيس أن يعول على التزام البرتغال بمقاصد ميثاق الأمم المتحدة ومبادئه في السعي إلى تحقيق السلام والتنمية واحترام جميع حقوق الإنسان.

الرئيسة بالنيابة (تكلمت بالإسبانية): أعطي الكلمة الآن لمعالي السيد لوبومير زاورياليك، وزير خارجية الجمهورية التشيكية.

السيد زاورياليك (الجمهورية التشيكية) (تكلم بالإنكليزية): يصادف هذا العام الذكرى المئوية لبداية الحرب العالمية الأولى. ولكننا في عالم اليوم أبعد ما نكون عن تحقيق السلام العالمي. ولذلك، لا يزال تحقيق هذا الأمر يشكل مهمة رئيسية من مهام المجتمع الدولي. ولكن ذلك ليس المهمة الوحيدة الباقية. فمن أجل تحقيق السلام العالمي، يتعين علينا أيضاً التصدي لتحديد آخرين لا يقلان أهمية، وهما تحديداً الحفاظ على الكرامة الإنسانية العالمية وتحقيق الازدهار العالمي. وأود أن أبدأ بالأمن العالمي. إن أوروبا هي القارة التي كانت منشأ لاثنتين من أكثر الصراعات مأساوية في تاريخ البشرية. وقد تعلمنا نحن الأوروبيين الدرس. فجزء كبير من قارتنا في منأى عن الصراعات العنيفة منذ ما يقرب من ٧٠ عاماً. ويحتفل بلدي بمرور ٢٥ عاماً على عودتنا إلى الحرية والديمقراطية في عام ١٩٨٩.

دعمت الجمهورية التشيكية بقوة مفهوم المسؤولية عن الحماية، مع بُعدها القوي المتعلق بالوقاية وبناء القدرات. ولكن حين لا يمكن منع نشوب النزاع لأسباب مختلفة، فإن الأمم المتحدة هي المسؤولة في نهاية المطاف، من خلال دورها في حفظ السلام، عن الحؤول دون المزيد من تدهور الحالة، وفقدان الأرواح والمعاناة البشرية. وقد شاركت الجمهورية التشيكية بثبات في مختلف بعثات الاتحاد الأوروبي المكتملة لجهود الأمم المتحدة لحفظ السلام، وبالتحديد في بعثة الاتحاد الأوروبي التدريبية في مالي وبعثة القوة متعددة الجنسيات والمراقبين التابعين لها في سيناء. ويمكنني أن أؤكد لكم أننا سنبقى مشاركين مستقبلاً.

إنّ الدول الوطنية والمجتمع الدولي يتشاركان المسؤولية عن حماية الشعوب من الفظائع. ولكن إذا لم يوفقاً، فمن الضروري إرساء المساءلة عن الانتهاكات الخطيرة للقانون الإنساني الدولي والقانون الدولي لحقوق الإنسان. والجمهورية التشيكية تواصل بثبات دعم العدالة الجنائية الدولية والمحكمة الجنائية الدولية. ومهمتنا الرئيسية هي مكافحة الإفلات من العقاب وإنفاذ حماية المدنيين والفئات الضعيفة في النزاعات المسلحة.

إنه لواقع مؤسف أن النساء من بين الفئات الأكثر ضعفاً في أرجاء عديدة من العالم. وما برحنا نشهد حالات مروعة من العنف ضد النساء والفتيات، بما يشمل العنف الجنسي. وندعو جميع الدول إلى اعتماد تدابير عاجلة لمنع مثل تلك الحوادث البغيضة. وحين تُستبعد النساء عن المجتمع، وتُمنع من التمتع بالحقوق الأساسية، والمشاركة في الحياة العامة أو مجرد ممارسة مهنة ما، فإن ذلك أثراً واسعاً ليس على تنمية البلد فحسب، بل على استقراره العام أيضاً. وإننا نتوقع لهيئات الأمم المتحدة المعنية أن تكثف جهودها لضمان حياة هادئة وكرامة للجميع، بما يشمل النساء.

ولكي نعزز منع نشوب الأنواع المختلفة من النزاعات، فإننا ندعم "مبادرة الحقوق أولاً" التي أطلقها الأمين العام

وعلاوة على ذلك، يجب ألا نغفل عن الصراع الإسرائيلي الفلسطيني. فما زلنا نشعر بقلق عميق إزاء الآثار الإنسانية المترتبة على الصراع في قطاع غزة. ونبذل جهداً من أجل تقديم المساعدة إلى الضحايا عن طريق المعونة الإنسانية. ومع ذلك، أولاً وقبل كل شيء، يجب على القادة الفلسطينيين والإسرائيليين بذل كل جهد ممكن، بمساعدة من المجتمع الدولي، لاستئناف مفاوضات شاملة وحقيقية. وهذا هو السبيل الوحيد للتوصل إلى حل دائم من شأنه أن يحقق السلام والكرامة والأمن والازدهار للإسرائيليين والفلسطينيين على حد سواء.

ولكن هناك أيضاً شيء آخر: كرامة البشر على الصعيد العالمي. وعند الحديث عن أعمال العنف - والقائمة التي قدّمتها أبعد ما تكون عن الشمول - يجب علينا الاستمرار في البحث عن الأسباب الكامنة وراء هذه الأعمال والسعي إلى إزالتها.

وغالباً ما نرى أن مثل هذه الأعمال ناجمة عن اليأس وفقدان الاحتياجات الأساسية اللازمة لضمان الكرامة الإنسانية، احتياجات مثل السلامة الجسدية، والحصول على العدالة، والمشاركة السياسية والحريات الأساسية، إضافة إلى الغذاء، والماء، والرعاية الطبية، والتعليم، وظروف العمل المقبولة والحماية من التمييز على أسس مختلفة. ومسؤولية المجتمع الدولي، ممثلاً في الأمم المتحدة، هي ضمان ألا تبقى الكرامة الإنسانية مبدأً مُعلنًا في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان فحسب، بل أن يوضع موضع التطبيق في جميع أرجاء العالم أيضاً. وإنني فخور بأن بلدي يمكنه أن يساهم في تلك الجهود، مستفيداً من الإرث الإنساني لإبني وطني العظيمين، الرئيس التشيكوسلوفاكي الأول، توماس غاريك ماساريك، وأول رئيس للجمهورية التشيكية، فاكلاف هافل.

إنّ أول شرط مسبق للكرامة الإنسانية هو إمكانية التمتع بالحياة بدون تهديدات لسلامة المرء ومعاناته الجسدية. لهذا السبب

وتتوقع الجمهورية التشيكية أن يكون لأهداف التنمية المستدامة تأثير حقيقي على إعداد سياسية إنمائية ستلبي احتياجات الأجيال الحاضرة وتُحسِّن نوعية حياتهم، لكنها لن تتخلى عن قدرة أجيال المستقبل على تلبية احتياجاتها. لذا، ينبغي لجميع البلدان، فقيرة وغنية، أن تكون ملتزمة بإيجاد مستقبل قابل للاستمرار اقتصادياً، لكنه أكثر استدامة اجتماعياً وبيئياً. ونأمل أن تتمكن من المساهمة في هذا الجهد عبر عضويتنا في المجلس الاقتصادي والاجتماعي، الذي سنكون مرشّحين لعضويته بدءاً من عام ٢٠١٦.

ونحن مشاركون بنشاط أيضاً في الاتحاد الأوروبي واتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، ومستعدون لدعم جميع الاقتراحات والحلول التي تُعتبر الأكثر فعالية للوصول إلى اتفاق المناخ العالمي الجديد، الذي يؤمل إبرامه في باريس في عام ٢٠١٥.

لقد بدأتُ بذكر الحرب العالمية الأولى وتابعتُ بتعداد ثلاثة تحديات رئيسية - السلام العالمي، والكرامة الإنسانية العالمية والازدهار العالمي. إنها تحديات هائلة. وقد قامت الأمم المتحدة بعمل مثير للإعجاب في تعزيز السلام والكرامة الإنسانية والتنمية المستدامة. وإني على ثقة بأننا حين نُحيي الذكرى السنوية السبعين لميثاق الأمم المتحدة في السنة المقبلة، ستتاح لنا فرصة، ليس للتفكير بصدق في المجال الذي كان يمكننا أن نُودي فيه أداء أفضل فحسب، بل لنقدّر أيضاً التقدم الذي أحرزناه معاً.

الرئيسة بالنيابة (تكلم بالإسبانية): أعطي الكلمة الآن لمعالي السيد أرنولد نيكلسون، وزير الخارجية والتجارة الخارجية في جامايكا.

السيدة نيكولسون (جامايكا) (تكلمت بالإنكليزية): أؤف هنا اليوم، بصفتي ممثلة دولة تربطها بالقارة الأفريقية روابط تاريخية قوية، لأرحب بانتخاب السيد سام كوتيسا لرئاسة الجمعية العامة

دعماً كاملاً. ونحن ندرك أنها نداء إلى الأمم المتحدة وهيئاتها ودولها الأعضاء لضمان احترام حقوق الإنسان، والحكم الرشيد، والانتخابات التزيهة والحرّة والمشاركة الحقيقية في صنع القرار بدون تمييز. والجمهورية التشيكية، بصفتها عضواً في مجلس حقوق الإنسان، قدّمت للمرة الثانية قراراً توافقياً بشأن المشاركة السياسية. ونرى أنه لا بد من إتاحة فرصة أمام الجميع لكي يتمتعوا بحقوقهم المدنية والسياسية عبر تلك المشاركة بغية بناء مجتمعات شاملة ومتّسقة حقاً.

ولا يمكن التفكير في العيش في ظل السلام والكرامة بدون التمتع بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والبيئية. ويمكن تحقيق ذلك بمكافحة الفقر، والإقصاء الاجتماعي وجميع أشكال التمييز والامية. وإني مقتنع بأن لدى الجمهورية التشيكية الكثير مما تقدمه في هذا الصدد. إننا بين الدول الأكثر مساواة من حيث توزيع الثروة في العالم. ونحن أيضاً بلد لديه أحد أدنى مخاطر السقوط في الفقر في العالم. وقد نجحنا في الحفاظ على مجتمع متّسق اجتماعياً، ونعتقد أنّ هذا هو أحد الأسباب التي جعلت مجتمعنا خالياً من التوترات الخطيرة المؤدية إلى نزاعات عنيفة. إننا نريد أن نساهم بخبرتنا في جهود المجتمع الدولي بغية بناء مجتمعات منصفة ومزدهرة في جميع أرجاء الكوكب. إنّ المدخل إلى بناء مجتمع منصف هو التنمية المستدامة. ولتلك الغاية، نحن ملتزمون بالعمل على خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥، التي ستصوغ أهداف التنمية المستدامة المستندة إلى الأهداف الإنمائية للألفية. وستكون الأهداف شاملة بطابعها، وقابلة للتطبيق عالمياً، وستعالج أوجه التفاوت الدائمة والتحديات الجديدة التي تواجه الشعوب وكوكبنا. وتعزيز الحكم الرشيد، وسيادة القانون، وحقوق الإنسان وتمكين المرأة ستبقى بين الأولويات القائمة بذاتها، لكنها أيضاً مسائل شاملة تربط بين الخطط المختلفة. وفي هذا الصدد، نتطلع إلى التقرير التولييفي للأمين العام المنتظر بحلول نهاية السنة.

وجه المؤتمر الدولي الثالث المعني بالدول الجزرية الصغيرة النامية الانتباه الدولي إلى حالات الضعف الفريدة التي تهدد وجود تلك المجموعة من البلدان وبقائها. تتطلب قدرتنا على الصمود في وجه المخاطر المتزايدة من الصدمات الاقتصادية والبيئية، إقامة شراكات فعالة مع سائر أعضاء المجتمع الدولي. وخلاصة القول، نحن لا نستطيع أن نقوم بهذه المهمة لوحدها. ولذلك، فإن جامايكا ترحب بالدعم المقدم من المجتمع الدولي في ضم جهوده مع جهود الدول الجزرية الصغيرة النامية للتفاوض بشأن إجراءات العمل المعجل للدول الجزرية الصغيرة النامية، الذي يستند إلى برنامج عمل بربادوس واستراتيجية موريشيوس.

ومع ذلك، أود أن أقول إن تقديم الدعم للدول الجزرية الصغيرة النامية يجب أن يستمر إلى ما بعد الدعم للمؤتمر الدولي. وينبغي معالجة شواغلنا في سياق خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥. ومن بين تلك الشواغل الإدماج الكامل والفعال للدول الجزرية الصغيرة النامية في النظام التجاري المتعدد الأطراف، وزيادة فرص إبداء الرأي والمشاركة في المؤسسات المالية الدولية، وتطبيق أساليب أكثر ملاءمة لقياس نمو دولتنا ووحالة تطورها، وزيادة الدعم المقدم للجهود الرامية إلى تعزيز قدرتنا على الصمود أمام الأخطار الطبيعية والصدمات الاقتصادية.

ونرحب بنتائج مؤتمر القمة المعني بالمناخ الذي عقده الأمين العام. وتُبرز مشاركة المصالح التجارية والمجتمع المدني مع مجموعة متنوعة من المؤسسات الدولية أهمية تعزيز العمل المشترك فيما بين مختلف الجهات المعنية لمواجهة مشكلة تغير المناخ. ولئن كانت الأخطار التي يشكّلها تغير المناخ قد تبدو نظرية بالنسبة للبعض، فإنها جد حقيقية بالنسبة لأولئك الذين يعيشون منّا في منطقة البحر الكاريبي. وقد اضطررنا في السنوات الأخيرة للتعامل مع زيادة وتيرة الأعاصير وما لها من تأثير واسع النطاق على أرضنا وحياتنا وسبل معيشتنا. وتضاف الآثار المالية المترتبة عن الأعاصير إلى عبء التحديات

في الدورة التاسعة والستين. ونحن واثقون بأن الخبرة والمهارات التي سبقت هذا المنصب الرفيع بما قيّمة جدا، إذ نتصدى للتحديات الجمة التي تواجهنا. وأعرب أيضا عن تقديرنا الخالص إلى سلفه السفير جون آش، ممثل أنتيغوا وبربودا، على القيادة وبعد النظر اللذين أظهرهما في توجيه عملنا، وليس أقلها النجاح الذي حققه في تمهيد السبيل لخطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥.

لقد أصبح السعي إلى تحقيق السلام والتنمية ملحا بدرجة قلما شهدناها. إننا نعيش زما يتسم بالصراع الشديد وعدم الاستقرار. ويواجه ملايين المواطنين، في الوقت نفسه، مستويات لا تحتمل من المشقة، ويشهدون مستويات مروعة من المعاناة. لا يزال عدد كبير جدا من رفاقنا، رجالا ونساء متخلفين عن الركب. ويقع في متناول أيدينا بناء مستقبل أفضل لشعبنا. وهذا هو الوقت المناسب لجعل الإنسان محور تطلعاتنا الإنمائية بشكل حازم، والتصدي للأسباب الجذرية للصراع، من أجل بناء ثقافة السلام وترسيخ مبادئ العدالة والإنصاف والديمقراطية واحترام سيادة القانون. إن إعادة الالتزام بمبادئ تعددية الأطراف والإخلاص للمثل العليا المكرسة في ميثاق الأمم المتحدة أمران أساسيان في جهودنا الرامية إلى تحقيق تلك الأهداف.

وسينصب اهتمامنا في الأشهر المقبلة على وضع خطة التنمية الدولية لما بعد عام ٢٠١٥. وهذا يوفر لنا فرصة قيّمة للتصدي للتحديات الحاسمة للفقر وعدم المساواة وانعدام الأمن العالمي والتدهور البيئي. ويجب أن يكون القضاء على الفقر هو المحور الرئيسي لخطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥. ولدى القيام بذلك، يجب أن نولي الاعتبار الواجب للوضع التنموي الخاص لكل بلد، لا سيما الدول الجزرية الصغيرة النامية، والبلدان المصنفة بأنها بلدان المتوسطة الدخل. ويتطلب تنفيذ خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ وتحقيقها، تركيزا شديدا على وسائل التنفيذ.

الكامل لمهاراتهم ومواهبهم. وفي وقت سابق من هذا العام، كان من دواعي سرور جامايكا استضافة، اجتماع أقاليمي، بالتعاون مع الممثل الخاص للأمين العام عن العنف ضد الأطفال، يتناول آثار العنف ضد الأطفال. وأحث الأعضاء، فيما نصوص خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥، على مواصلة النظر في أهمية معالجة الاحتياجات الخاصة للأطفال والشباب. كما ندعو إلى إيلاء اهتمام خاص لتحقيق المساواة بين الجنسين. وينبغي أن تكون المهام الأساسية في هذا الصدد هي: استئصال العنف ضد المرأة، وتعزيز التمكين الاقتصادي لها وتعزيز مشاركتها في صنع القرار على قدم المساواة وعلى جميع مستويات.

وأنتقل الآن إلى المشكلة الناجمة عن النشاط الشنيع للاتجار بالبشر، وهو جريمة ذات أبعاد عالمية تستغل الفئات الأكثر ضعفاً بين طهرانينا، وفي مقدمتهم النساء والأطفال. تدعو جامايكا مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة لتوفير إطار للدول الأعضاء من أجل وضع برنامج قوي للمساعدة في وضع حد لتلك الإهانة لكرامة الإنسان وحرية. لا يمكننا تجاهل الصلة بين جهودنا الرامية إلى تحفيز التنمية، والحاجة إلى الحفاظ على صحة شعبنا. إن التحديات التي يواجهها الأمن والتنمية المستدامة، والتي تفرضها الأخطار التي تهدد الصحة العامة العالمية، قد اتضحت على نحو مدمر بتفشي وباء الإيبولا مؤخراً.

وكما سمعنا المدير العام لمنظمة الصحة العالمية تقول قبل يومين فقط، فإن كل يوم وكل دقيقة لهما أهميتهما في مكافحة أشد حالات الطوارئ التي تواجه الصحة العامة التي نشهدها في العصر الحديث. وهذا هو الوقت المناسب لبناء شراكة تتسم بالشجاعة وليس للتقاعس القائم على الخوف. كما أن الاستجابة الدولية القوية والعاجلة مطلوبة لتعبئة كل الخبرات الطبية والتكنولوجيات الحديثة المتاحة لنا. والطابع الوبائي للتهديدات الصحية العالمية مثل مرض الإيبولا وفيروس

الاقتصادية الخطيرة التي ما زلنا نتحمل وطأها. مما لا شك فيه أن أشقاءنا بلدان الجماعة الكاريبية، في منطقة شرق البحر الكاريبي، ستتشاطر معنا خبراتها مؤخرًا في التعامل مع الفيضانات التي لم تدم سوى بضع ساعات في عيد الميلاد الماضي ولكنها تسببت في خسائر فادحة للنتائج المحلي، التي ما زال يتعين عليها التعافي منها.

وبينما نستعد لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ المقرر عقده بليما في وقت لاحق من هذا العام، يجب أن تشارك جميع البلدان في الجهد التعاوني لوضع استجابة مناسبة لتغير المناخ من شأنها أن تؤدي إلى حدوث انخفاض كبير جدا في انبعاثات غاز الدفيئة على الصعيد العالمي. نحن أيضا بحاجة إلى متابعة الوثيقة الإضافية التي سيعتمدها مؤتمر الأطراف، التي يمكن أن تكون بروتوكولا أو صكاً قانونيا آخر أو وثيقة نهائية متفقا عليها لها قوة قانونية في إطار اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، والتي يمكن تطبيقها على جميع الأطراف. يجب ألا نخذلم في ذلك. يجب أن يوضع التزامنا بالتصدي لتغير المناخ موضع التنفيذ في الدورة الحادية والعشرين لمؤتمر الأطراف في باريس العام المقبل.

يصادف هذا العام الذكرى السنوية الخامسة والعشرين لاتفاقية حقوق الطفل؛ أكثر معاهدات حقوق الإنسان تصديقا عليها عالميا. كما يصادف عام ٢٠١٤ الذكرى السنوية العشرين للمؤتمر الدولي للسكان والتنمية التاريخي المعقد في القاهرة. ونحن في الوقت نفسه، على عتبة الذكرى السنوية العشرين للمؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة المعقد في بيجين، الذي سيحتفل به في عام ٢٠١٥. لذلك، فإن هذا هو الوقت المناسب لتقييم التقدم المحرز في حماية حقوق النساء والأطفال. لجميع الأطفال الحق في عيش حياة خالية من الخوف والعنف. وهذا هو الشرط الأساسي لتطوير النطاق

التي يتحملها السكان المدنيون. ويتطلب حل تلك الصراعات تعاوناً عالمياً وإقليمياً. ومن الواضح أيضاً أنه يجب إيلاء منع نشوب النزاعات قدراً أكبر من الاهتمام. حيث لا يمكننا أن نستمر في العمل في حالة أزمة فحسب. وتتمثل رؤيتنا في تحويل الأمم المتحدة إلى أداة أكثر فعالية لمنع نشوب النزاعات وتأمين التوصل إلى تسويات سلمية وعادلة.

وتوضح الأحداث التي وقعت مؤخراً في غزة أن الحاجة إلى إيجاد حل دائم للصراع الإسرائيلي - الفلسطيني ما زالت ملحة كالمعتاد. وترى جامايكا أن دورة العنف ستستمر في غياب تسوية سياسية تفاوضية، تقوم على أساس اتفاق عادل ودائم وشامل يضمن أمن إسرائيل ويعترف بالدولة الفلسطينية ضمن حدود معترف بها دولياً.

نكرر التزامنا بترع السلاح وعدم الانتشار وتحديد الأسلحة. ففي منطقة البحر الكاريبي، ندرك تمام الإدراك الأثر الضار لانتشار الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة الذي توجهه صلته الخطرة بالاتجار بالمخدرات. وهذا المزيج هو أكبر سبب مفرد للخوف وانعدام الأمن في أوساط مواطنينا. وظللنا على مدى العقدين الماضيين مصممين على دعوتنا إلى إقامة شراكة عالمية من أجل مكافحة تلك الآفة. ويسعدنا أن تدخل معاهدة تجارة الأسلحة حيز النفاذ في ٢٥ كانون الأول/ديسمبر، وذلك بعد تصديق الدولة الخمسين على هذه المعاهدة التاريخية في وقت سابق من هذا الأسبوع.

إن لجميع الدول، سواء كانت صغيرة أم كبيرة، دوراً عليها القيام به في صون السلم والأمن الدوليين. وبالتالي، تشرف جامايكا بتولي رئاسة اللجنة الأولى في الدورة التاسعة والستين هذه، وهو ما يعبر عن التزامنا بالنهوض بأهداف نزع السلاح وعدم الانتشار وتحديد الأسلحة.

من بين المعالم الرئيسية المقرر الاحتفال بها في العام القادم الذكرى السنوية السبعون لإنشاء محكمة العدل الدولية.

نقص المناعة البشرية/الإيدز، بما في ذلك الأمراض غير المعدية التي تقتل في صمت، تستلزم اتخاذ تدابير لمكافحتها لا تقل في شدتها وإلحاحيتها عن تلك المستخدمة في مكافحة التحديات العالمية الأخرى.

وتشعر جامايكا بالقلق لأن الصراعات في سوريا وقطاع غزة والعراق وأوكرانيا وجنوب السودان ومالي تشكل تهديدات خطيرة للأمن الإقليمي والدولي. فتلك الصراعات ليست محدودة النطاق ولا تنحصر داخل الحدود الوطنية لتلك البلدان. وعدم الاستقرار في ليبيا واليمن وجمهورية أفريقيا الوسطى يثير القلق بنفس القدر. بيد أن ما يزيد قلقنا هو ما ينجم عن ذلك من أزمات إنسانية وانتهاكات واسعة النطاق لحقوق الإنسان. ومما لا يمكن إنكاره أنه مما يؤجج هذه الأزمات النزوع المتزايد نحو تحويل ونقل الأسلحة التقليدية إلى جهات فاعلة من غير الدول، بما فيها الجماعات المتمردة والمليشيات الانفصالية. وكثيراً ما يؤدي تسليح هذه المجموعات إلى إطالة أمد تلك الصراعات بدلاً من تسريع انتهائها.

ويواجه المجتمع الدولي في كل يوم أزمات جديدة، فضلاً عن ارتكاب أعمال وحشية أكبر وبرز جماعات إرهابية أشد فتكاً. وشهدنا في الأشهر القليلة الماضية الفظائع التي يرتكبها تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام وإسقاط طائرة مدنية في أوكرانيا وطائرة عمودية كانت تشارك في أنشطة الأمم المتحدة لحفظ السلام في جنوب السودان. كما أننا لا نجرؤ على نسيان مرور ١٦٦ يوماً منذ أن احتطفت جماعة بوكو حرام الإرهابية بصفافة ٢٠٠ من تلميذات المدارس ولا تزال محتنهن البائسة مستمرة.

ومن المؤسف أن عدد ونطاق هذه الأزمات لا يلقى مطالب هائلة على عاتق نظام المعونات الدولي وبالتالي يعوق قدرته على الاستجابة فحسب، بل أنهما يؤديان إلى إصابة المجتمع الدولي باللامبالاة حيال المستويات المروعة للمعاناة

ما زالت تطبق هذه التدابير على إلغاء أو إبطال تلك القوانين. إن بوسعنا تشكيل عالم يسوده العدل والإنصاف ويتبنى كلا من السلام والتنمية بنفس القدر من الحماس. وبينما نستعد للاحتفال بالذكرى السنوية السبعين لإنشاء الأمم المتحدة في السنة القادمة، نجدد التزامنا بالأهداف النبيلة المكرسة في الميثاق، وهي السلام والأمن والتقدم الاقتصادي والاجتماعي لجميع الشعوب. فلنمض في أداء هذه المهمة.

الرئيسة بالنيابة (تكلمت بالإسبانية): أعطي الكلمة الآن

لمعالي السيد زرار أحمد عماني، وزير خارجية أفغانستان.

السيد عماني (أفغانستان) (تكلم بالإنكليزية): يسعدني بما سعادة أن أعرب عن تهنئي الحارة للرئيس بمناسبة انتخابه لرئاسة الدورة التاسعة والستين للجمعية، وهو انتخاب ناله عن جدارة. نحن على ثقة بأن حكمته وخبرته ستكفلان مداولات بناءة ومثمرة بشأن القضايا الهامة والحيوية جدا المعروضة على الجمعية العامة. وأود أن أؤكد له تعاون وفد بلدي الكامل له تحقيقا لتلك الغاية. كذلك أعرب عن تقديري العميق لسلفه، وعن امتناني للأمين العام بان كي - مون على قيادته الكفؤة والرائعة للمنظمة.

من دواعي سروري أن أبلغ الجمعية العامة بأن أفغانستان حققت إنجازا هاما فيما يتعلق بالنتيجة النهائية لانتخابها الرئاسية، بما في ذلك المهمة الهامة المتمثلة في إعادة فرز الأصوات. وسيؤدي الرئيس الجديد، السيد محمد أشرف غاني أحمد زاي، اليمين الدستورية في ٢٩ أيلول/سبتمبر. تشهد أفغانستان انتقال السلطة من إدارة منتخبة إلى أخرى. ولئن كانت أفغانستان تواجه تحديات ملحوظة، نثق بأن الحكومة الجديدة التي تحظى بدعم كامل من الأغلبية العظمى من الأفغان، سوف تسعى إلى تحقيق الأمن السياسي والازدهار الاجتماعي - الاقتصادي لأفغانستان، ومن ثم للمنطقة وخارجها.

قبل أكثر من عقد من الزمن شاركت العديد من بلدان العالم الشعب الأفغاني كفاحه من أجل السلام، وحاربت معه

وجامايكا تلتزم التزاما ثابتا بأعلى معايير احترام العدالة الدولية وتؤيد الدور الذي تقوم به المحكمة. وقد رشحت مجموعة الدول التي تنتمي إليها جامايكا الحقوقي الجامايكي باتريك ليتون روبنسون لانتخابه عضوا في محكمة العدل الدولية خلال الفترة ٢٠١٥-٢٠٢٤. ويدل ترشيحه على استعداد جامايكا للإسهام في العمل الذي تضطلع به المحكمة ويؤكد أن بإمكان جميع الدول، بصرف النظر عن مساحتها، الإسهام في تطوير قواعد ومعايير القانون الدولي.

وفي عام ٢٠١٥، نتوقع إقامة نصب تذكاري دائم تخليدا لذكرى ضحايا الرق وتجارة الرقيق عبر المحيط الأطلسي. وموقعه خارج هذه القاعة سيشكل مكانا للتأمل والتدبر يجد في فظائع الرق وضرورة منع تكراره ومعالجة إرثه المستمر. وأشجع الدول الأعضاء على المساهمة في الصندوق الاستئماني المنشأ من أجل تغطية تكاليف النصب التذكاري، والتي لم يتبق إلا القليل لتغطيتها. فلنواصل العمل حتى النهاية ولنحقق الهدف النهائي.

وتتطلع جامايكا إلى بدء العقد الدولي للمنحدرين من أصل أفريقي في عام ٢٠١٥، والذي سينظم المجتمع الدولي من خلاله مجموعة من الأنشطة الرامية إلى التصدي للعنصرية وكرهية الأجانب والتمييز والتحيز، فضلا عن أوجه عدم المساواة المنهجية والتخلف. ويجب إشراك السكان المنحدرين من أصل أفريقي بشكل مباشر في طائفة التدابير التي يمكن اتخاذها لإصلاح الإرث الذي خلفته الأخطاء التاريخية التي عانوا منها. وتعتقد بلدان الجماعة الكاريبية أن العدالة التعويضية عنصر هام في تلك العملية.

لا تزال جامايكا تعارض التطبيق الانفرادي للجزاء الاقتصادية والقيود التجارية التي تفرضها دولة على أخرى. ونؤكد من جديد تأييدنا لوضع حد للحصار الاقتصادي والمالي والتجاري المفروض على كوبا، ونحث جميع الدول التي

جميع أنحاء البلد من دون مساعدة من أحد، على الرغم من تزايد الأعمال الإرهابية داخل أفغانستان التي تُرتكب بدعم من إرهابيين من خارج حدودنا. إن التزايد في مستويات التطرف العنيف والتطورات المثيرة للقلق في الشرق الأوسط وفي أنحاء أخرى من العالم كلها تزيد من حتمية تقديم الدعم الدولي لبعثة منظمة حلف شمال الأطلسي في أفغانستان.

وفي موازاة جهودنا المستمرة في تعزيز طاقة وقدرات قوات الأمن الوطنية، تسعى الحكومة الأفغانية أيضا إلى إجراء حوار لإحلال السلام بالوسائل السياسية والمصالحة. لقد وضعنا شروطا واضحة لكي تكون تلك العملية مقبولة لدى الشعب الأفغاني. فعلى سبيل المثال، نطالب بنبذ العنف واحترام الدستور الأفغاني الذي يكفل حقوقا كاملة ومتساوية للرجال والنساء الأفغانيين، وهو الأداة الوحيدة للحفاظ على إنجازاتنا المشتركة خلال العقد الماضي.

تؤمن أفغانستان إيمانا قويا بإقامة علاقات شاملة، وطويلة الأجل وودية وتتسم بحسن الجوار بين باكستان وأفغانستان في مجال مكافحة الإرهاب، وتعزيز السلام والاستقرار بين الدول في المنطقة. وفي الوقت نفسه، نعرب عن قلقنا الشديد إزاء الهجمات الصاروخية التي تشنها القوات الباكستانية على الأراضي الأفغانية. إن استمرار مثل هذه الهجمات أمر غير مقبول لدى أفغانستان. ويحدونا الأمل في أن تراعي حكومة باكستان مصالحنا المشتركة في ضمان السلام والاستقرار، وأن تنهي جميع الأعمال التي يمكن أن تعرض للخطر آفاق علاقات حسن الجوار، وأن تعمل على حماية التعاون والثقة بين بلدينا.

تحرص الحكومة الأفغانية على تقليص الأثر الاقتصادي السلبي للانتقال الأمني وعلى التحرك من أجل تنمية اقتصادية مستدامة بثلاث طرق على الأقل.

أولا، سوف نركز على تنمية الزراعة والأعمال التجارية الزراعية التي ينخرط فيها بشكل مباشر أو غير مباشر أكثر من

القوى المتطرفة والإرهابية. وفي ذلك الصدد، حققنا بصورة جماعية نتائج ملموسة في هذا الصدد. ولكن، للأسف، لا يزال خطر الإرهاب والتطرف يهدد الأمن، والتنمية الاجتماعية - الاقتصادية والسلام، ليس في أفغانستان فحسب، بل أيضا في المنطقة. هناك حاجة ماسة إلى التصدي بصورة شاملة للتهديدات الناشئة عن الإرهاب والمخدرات والتطرف على الصعيدين الإقليمي والدولي.

لدى أفغانستان اليوم مؤسسات سياسية تتسم بالمصداقية، وبرلمان منتخب، ودستور، ومجالس مقاطعات منتخبة تساندها قوات الأمن الوطنية الأفغانية الشجاعة. شهد شعب أفغانستان العديد من الإنجازات الإيجابية التي تحققت في العقد الماضي، بما في ذلك في ميادين التنمية الاجتماعية والاقتصادية، والتعليم - وبخاصة تعليم الفتيات - والصحة، والاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، وتعزيز وحماية حقوق الإنسان، بما في ذلك حقوق المرأة على وجه الخصوص. إن أفغانستان لديها أكثر مواقع وسائل الإعلام تأثيرا في المنطقة، وقوة الدفع لتلك الوسائط تكمن في حرية التعبير التي ما انفك الشعب الأفغاني يتمتع بها منذ أكثر من عقد من الزمن. نود أيضا أن نشدد على الروح الريادية لشبابنا الذين يعود الفضل إليهم في الكثير من الابتكار والتنوع في التفكير في الأوساط الأكاديمية وفي القطاع الخاص.

يعرب الشعب الأفغاني عن تقديره وشكره للمجتمع الدولي على الدعم الحيوي الذي قدمه للبلد من أجل بناء الأمن والسلام والازدهار في أفغانستان. وتتطلع إلى استمرار تبادل التعاون مع المجتمع الدولي لحماية ما حققناه من إنجازات وضمن استدامة هذه الشراكة القوية.

إن عملية نقل المسؤوليات الأمنية من القوات الدولية إلى قوات الأمن الوطنية الأفغانية التي بدأت في صيف ٢٠١١ سينتهي العمل منها في أفغانستان بأسرها مع نهاية عام ٢٠١٤. وفي اللحظة التي نتكلم فيها، توفر القوات الأفغانية الأمن في

وإذ نشرع في المهمة الهامة المتمثلة في صياغة خطة التنمية الجديدة لما بعد عام ٢٠١٥ خلال هذه الدورة، يسعدني أن أبلغ الأعضاء بأن هذه العملية تتزامن أيضا مع عقد التحول في أفغانستان. والاثنان من الأولويات العليا بالنسبة للخطة الإنمائية الوطنية لأفغانستان. نحن نقدر العمل الذي تقوم به الأمم المتحدة في التسليم بالحاجة إلى تقليل عدد أهداف التنمية المستدامة إلى عدد معقول قابل للتحقيق وواقعي في خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥. ونرى أنه ينبغي لتلك الخطة ألا تترك أحدا متخلفا عن الركب، وينبغي أن تكون قابلة للتكيف مع كل من السياقات العالمية والمحلية، وينبغي أن يكون محورها التنمية المستدامة والقضاء على الفقر.

تحظى منطقتنا بالموارد والفرص الهائلة للتعاون الاقتصادي. ويمكن لمستوى موسع من التعاون الإقليمي أن يفيد كل من الأغراض الاقتصادية والأمنية. يتمثل الهدف الاستراتيجي الإقليمي للتعاون الاقتصادي للحكومة الأفغانية في تحقيق النمو الاقتصادي وإنشاء ممرات الموارد التي تربط طريق الحرير عبر أفغانستان وشعوب جنوب ووسط آسيا والشرق الأوسط وأنشطتهم الاقتصادية الرئيسية، بما في ذلك الزراعة والصناعات الخفيفة واستخراج المعادن، مع عناصر التمكين الأساسية في مجالات التجارة والموار العابرة والطاقة.

التعاون الإقليمي إحدى أولوياتنا. تمثل عملية قلب آسيا - اسطنبول خطوة هامة نحو تعزيز الاستقرار والتعاون الإقليمي بين أفغانستان والبلدان الـ ١٢ المشاركة، بدعم من ١٢ بلدا شريكا آخرا وتوسع منظمات دولية.

تتعقد دورة الجمعية العامة هذا العام في الوقت الذي شهدت فيه الأمم المتحدة استمرار عدد من النزاعات وظهور أخرى جديدة. وتؤيد حكومة بلدي تأييدا تاما الحقوق غير القابلة للتصرف للشعب الفلسطيني وإقامة دولة فلسطينية مستقلة عاصمتها القدس. نحن ندين بشدة الأعمال غير

٧٠ في المائة من السكان لدينا مع ما ينطوي عليه ذلك من إمكانية هائلة للنمو وتوفير الوظائف.

ثانيا، تشير التقديرات إلى أن أفغانستان لديها ثروة من الموارد الطبيعية تبلغ قيمتها تريليونات الدولارات، بما في ذلك المعادن والهيدروكربونات التي تمثل مصدرا مضمونا لأجيال في المستقبل. ولدينا بالفعل عدد من الشركات المملوكة للدولة والشركات الخاصة من الصين والهند والمملكة المتحدة، وكندا، وتركيا، والإمارات العربية المتحدة وأذربيجان وبلدان أخرى، بالإضافة إلى الشركات الأفغانية التي لديها اهتمام شديد في استثمار مليارات الدولارات.

ثالثا، إن أفغانستان تقف الآن على عتبة عقد التحول للفترة من ٢٠١٥-٢٠٢٤ التي ستكون عملية متعددة الأبعاد ذات آثار أمنية وسياسية واقتصادية. وبالتالي، فإن التعهدات التي قطعت في مؤتمر شيكاغو وطوكيو المعقودين عام ٢٠١٢ ستساعد في الحفاظ على الجهود الاجتماعية والاقتصادية الشاملة التي تبذلها الحكومة الأفغانية. إن أفغانستان بحاجة ماسة إلى استمرار شركائها الدوليين في تقديم هذا الدعم على مر السنوات القليلة المقبلة.

يبين تقرير أفغانستان عن التقدم الذي أحرزته في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، الذي نشر في أواخر عام ٢٠١٣، أن التقدم المحرز فيما يتعلق بمعظم الأهداف الإنمائية للألفية، ولا سيما تلك المتعلقة بالصحة والتعليم الابتدائي للجميع، جدير بالثناء. وعلى الرغم من أنها لم تبدأ إلا في عام ٢٠٠٥، فإن أفغانستان ملتزمة بتحقيق معظم الأهداف الإنمائية للألفية بحلول عام ٢٠٢٠. وفي الوقت نفسه، تجري حاليا مشاورات وطنية من أجل تحقيق المواءمة بين الجهود الرامية إلى تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية التي خرجت عن المسار، مع الأخذ في الاعتبار بالنتائج التي توصل إليها الفريق العامل المفتوح باب العضوية المعني بأهداف التنمية المستدامة.

السيد أنصاري دوغاهيه (جمهورية إيران الإسلامية) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أمارس حقي في الرد فيما يتعلق بالملاحظات الواردة في البيان الذي أدلى به في وقت سابق اليوم وزير خارجية دولة الإمارات العربية المتحدة فيما يتصل بقضية الجزر الإيرانية (انظر A/69/PV.15)

تكرر حكومة جمهورية إيران الإسلامية تأكيد سيادتها الكاملة على الجزر الإيرانية أبو موسى وطنب الكبرى وطنب الصغرى في الخليج الفارسي، وتشدد على أن القرارات والتدابير التي تتخذها السلطات الإيرانية في تلك الجزر تتم دائماً استناداً إلى مبدأ السيادة والسلامة الإقليمية لجمهورية إيران الإسلامية. وبالتالي، فإن أي ادعاء بخلاف ذلك يعتبر تدخلاً في الشؤون الداخلية لجمهورية إيران الإسلامية، وأمرًا مرفوضاً رفضاً قاطعاً. ما فتئت حكومة جمهورية إيران الإسلامية تنتهج سياسة الصداقة وحسن الحوار مع جميع البلدان المجاورة. وفي هذا السياق، نعرب مرة أخرى عن استعدادنا للانخراط في محادثات ثنائية مع الإمارات العربية المتحدة بهدف مواصلة تعزيز العلاقات الثنائية وتبديد أي سوء تفاهم قد يكون قائماً بين البلدين في هذا الصدد. وفي الوقت نفسه، من الواضح أن السلامة الإقليمية لجمهورية إيران الإسلامية وسيادتها على الجزر الثلاث ليستا بالأمر القابل للتفاوض.

السيد ديار خان (باكستان) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أمارس حقي في الرد فيما يتعلق بالملاحظات التي أدلى بها صاحب المقام رئيس وزراء الهند (انظر A/69/PV.15).

ففي البيان الذي أدلى به اليوم، أشار رئيس وزراء الهند إلى "كشمير المحتلة من قبل باكستان". ولكي أضع الأمور في نصابها، أود أن أقول أن الاسم الصحيح والتاريخي لذلك الإقليم هو آزاد جامو وكشمير. وتدين باكستان بشدة الإرهاب بجميع أشكاله ومظاهره. وتشدد باكستان على السعي إلى الحوار والدبلوماسية بوصفهما وسيلتين سلميتين

القانونية والانتهاكات التي ترتكبها السلطة القائمة بالاحتلال ضد الفلسطينيين ككل، ولا سيما الهجمات غير المتناسبة والعشوائية الجارية ضد المدنيين الفلسطينيين الأبرياء.

ونعرب عن حزننا لقتل المدنيين الأبرياء في سوريا ونؤيد تسوية سياسية، يتم التوصل إليه من خلال الحوار الوطني عريض القاعدة الذي يلي تطورات جميع السوريين. ومع تدهور الحالة الأمنية في العراق وليبيا، ندين بشدة الأعمال التي يقوم بها تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام ووحشيتها، وندعو إلى بذل الجهود المشتركة من أجل قهر هذا الشر. وفي هذا السياق، أناشد الأمم المتحدة اتخاذ الإجراءات المناسبة في إطار ولايتها المتمثلة في الحفاظ على السلام والأمن الدوليين. ويرى وفدي أن هناك حاجة ماسة إلى أن يولي المجتمع الدولي الاهتمام بتسوية الأزمة في أوكرانيا، مع مراعاة حالة المدنيين.

وفي الختام، أود أن أؤكد للأعضاء أن أفغانستان لا تزال ملتزمة بمسؤولياتها والتزاماتها الوطنية والدولية. ونؤكد من جديد إرادتنا القوية من أجل مواصلة تعزيز الديمقراطية والحكم الرشيد، بما في ذلك زيادة تعزيز سيادة القانون؛ المساءلة والشفافية، وتعزيز وحماية حقوق الإنسان، وبخاصة حقوق المرأة؛ وإصلاح نظام العدالة؛ ومكافحة الإرهاب، والمخدرات، والفساد؛ والقضاء على الفقر. ودعم المجتمع الدولي أمر أساسي لكل ذلك.

الرئيسة بالنيابة (تكلم بالإسبانية): استمعنا إلى المتكلم الأخير في المناقشة العامة في هذه الجلسة.

طلب أعضاء كثيرون التكلم ممارسة لحق الرد. هل لي أن أذكر الأعضاء بأن البيانات التي يدلي بها ممارسة لحق الرد تقتصر مدتها على ١٠ دقائق للكلمة الأولى و ٥ دقائق للكلمة الثانية، وينبغي أن تُدلي بها الوفود من مقاعدها.

وفيما يتعلق بالإرهاب، أود الإشارة إلى أن باكستان نفسها ما تزال كبرى ضحايا الإرهاب الذي غرس في تربة بلدنا. ويأتي بعضه من المنطقة المجاورة لنا مباشرة. ويشكل الإرهاب تهديدا مشتركا، ويجب أن نعمل جميعا معا للقضاء عليه.

السيد أمهيشيك سينغ (الهند) (تكلم بالإنكليزية): إن من المؤسف أن الممثل الباكستاني قد أخذ الكلمة مرة أخرى. ونحن نرفض جميع تلك التعليقات غير المقبولة التي لا داعي من قبل ممثل باكستان.

رفعت الجلسة الساعة ١٨/٠٥.

لتسوية المسائل والمنازعات. ونرى أنه ينبغي عدم عرقلة الحوار جراء انتهاكات حقوق الإنسان أو بأي من أنواع الإرهاب.

والأمم المتحدة هي المنتدى الأنسب لطرح مسألة جامو وكشمير. وكما قال رئيس وزراء باكستان بالأمس، فإن الحق في تقرير المصير يجب أن يمارسه شعب جامو وكشمير نفسه وفقا لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة.

السيد أمهيشيك سينغ (الهند) (تكلم بالإنكليزية): آخذ الكلمة لممارسة حق الهند في الرد.

نحن نرفض جميع التعليقات غير المقبولة التي أدلى بها ممثل باكستان. ونود أن نذكر ممثل باكستان بما قاله صاحب المقام رئيس الوزراء اليوم في هذه القاعة.

”أود أن أعقد محادثات ثنائية مع باكستان. ومع ذلك، فإنه تقع على باكستان أيضا مسؤولية الترحيب بذلك وأن تعمل بحق على تهيئة جو مناسب للمحادثات الثنائية. وإذا أطرح هذه المسألة في هذا المحفل، فإنني لا أدري مدى النجاح الذي ستكفل به جهودنا.“ (A/65/PV.17، صفحة ٢١)

السيد ديار خان (باكستان): أود أن أمارس حق الرد مرة أخرى على الملاحظات التي أبدتها ممثل الهند للتو.

فيما يتعلق بعملية الحوار، فإن باكستان ليست هي التي أعاققت هذه العملية. وفي واقع الأمر، فإن الهند هي التي ألغت الحوار المقرر إجراؤه مع باكستان على مستوى وزير خارجية البلدين في آب/أغسطس.

وفيما يتعلق بمسألة جامو وكشمير، أود أن أكرر القول مرة أخرى أنه - وبصرف النظر عما يقوله الممثل الهندي - فإنه لا يزال يتعين حل مسألة جامو وكشمير وفقا لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة.